الأمم المتحدة

A/HRC/WG.6/36/HRV/1

الجمعية العامة

Distr.: General
25 February 2020
Arabic
Original: English

مجلس حقوق الإنسان
الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل
الدورة السادسة والثلاثون
4-15 أيار/مايو 2020

التقرير الوطني المقدم وفقاً للفقرة 5 من مرفق قرار مجلس حقوق الإنسان 21/16*

كرواتيا

* استُنسخت هذه الوثيقة كما وردت. وليس فيها ما يعبّر عن أي رأي كان للأمانة العامة للأمم المتحدة.

GE.20-02907(A)
2002907

الرجاء إعادة الاستعمال

أولاً- المنهجية

1- في أوائل عام 2019، قدمت جمهورية كرواتيا تقرير منتصف المدة الطوعي والشامل بشأن متابعة توصيات الجولة الثانية[1].

2- ويقدَّم التقرير الثالث في إطار الاستعراض الدوري الشامل وفقاً للفقرة 5 من مرفق قرار مجلس حقوق الإنسان 21/16. وتولت تنسيق تجميعه وزارة الشؤون الخارجية والأوروبية، بالتعاون مع الهيئات الإدارية الحكومية المختصة التالية: وزارة العدل؛ ووزارة الداخلية؛ ووزارة الديمغرافيا والأسرة والشباب والسياسة الاجتماعية؛ ووزارة العلوم والتعليم؛ ووزارة الإدارة العامة؛ ووزارة العمل ونظام المعاشات التقاعدية؛ ووزارة المحاربين القدماء الكرواتيين؛ ومكتب حقوق الإنسان وحقوق الأقليات القومية؛ ومكتب المساواة بين الجنسين؛ والمكتب المركزي الحكومي لإعادة الإعمار والرعاية السكنية؛ ومكتب المدعي العام لجمهورية كرواتيا. وأجريت مناقشات تحاورية مع المجتمع المدني (في تشرين الثاني/نوفمبر 2019) وأعضاء البرلمان (في كانون الثاني/يناير 2020) واعتُمد عدد من المقترحات المقدمة[2]. واعتمدت حكومة جمهورية كرواتيا التقرير في 23 كانون الثاني/يناير 2020.

ثانياً- الإطار التشريعي والمؤسسي وتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها – أمثلة على الممارسات الجيدة

3- سيشكل التقدم المحرز في الميدان التشريعي والتحديات القائمة في الممارسة العملية في مجال حماية حقوق الإنسان جزءاً من **الخطاب الاستهلالي الذي سيلقيه الوفد الكرواتي** عند عرض التقرير.

4- ومن أجل دعم عرض تنفيذ التوصيات (الفصل الثالث)، يُستخدم ما يلي لتقديم لمحة عامة عن عدة **أمثلة على الممارسات الجيدة (مواضيع مختارة ذات أولوية – مكافحة العنف والفقر وجرائم الحرب)** (الفصل الثاني):

- عقب التصديق على اتفاقية اسطنبول، اعتمدت الحكومة بروتوكولاً جديداً **يطبَّق في حالات العنف الجنسي** (2018) بغية وضع إجراء موحد لفائدة الضحايا، وضمان توحيد ممارسات الهيئات والمؤسسات المختصة، وتقديم المساعدة الجيدة والفعالة للضحايا[3]؛
- والبروتوكول المتعلق بالإجراءات الواجب اتباعها في حالات العنف العائلي (حزيران/يونيه 2019) – انظر الفقرة 33؛
- وفي الفترة 2014–2015، نفّذ مكتب المساواة بين الجنسين والجمعيات الشريكة **مشروع "صوتي ضد العنف"** (بتمويل من الاتحاد الأوروبي قدره 680 202 يورو) بهدف زيادة الوعي، وخاصة بين الشباب، بشأن عدم مقبولية جميع أشكال العنف ضد المرأة والفتاة؛ ونُظمت حملة عامة، وأُعدَّ شريط فيديو إعلاني بعنوان "الغبار" وأعيد بثّه في عامي 2017 و2018؛ ونُظمت حلقات عمل تثقيفية في المدارس وعُقد مؤتمر دولي بشأن العنف الجنسي؛ وطُبعت اتفاقية اسطنبول لأول مرة في إطار هذا المشروع؛
- وقامت وزارة الداخلية، بالتعاون مع ممثلي نظام التعليم، ونظام الرعاية الاجتماعية، والسلطة القضائية، ومكاتب أمين المظالم المتخصصة، ووحدات الحكم الذاتي المحلية والإقليمية، والكيانات التجارية، والمؤسسات، ووسائل الإعلام، ومنظمات المجتمع

المدني، بوضع **مشروع وقائي جديد يسمى "لِيلي"** يرمي إلى منع جميع أشكال العنف ضد المرأة وتعزيز الوعي بأهمية المساواة بين الجنسين والحياة الخالية من العنف[4].

5- وبالإضافة إلى قانون الرعاية الاجتماعية، اعتُمدت **استراتيجية مكافحة الفقر والإقصاء الاجتماعي للفترة 2014-2020**، التي تحدد أضعف الفئات المعرضة للفقر والإقصاء الاجتماعي (الأطفال والشباب، والمسنون والمتقاعدون، والعاطلون عن العمل، والأشخاص ذوو الإعاقة). كما وُضعت خريطة للفقر، ونُفذ مشروع التوأمة "معاً ضد فقر الأطفال" (وهو مشروع مشترك بين الإدارات العامة الكرواتية والفرنسية بقيمة مليون يورو). ومن أجل التخفيف من حدة الفقر، أُبرمت عقود مع 32 مستفيداً بمبلغ 163,14 مليون كونا كرواتية في إطار صندوق المعونة الأوروبية لأشد الفئات حرماناً. وأُبرمت عقود بمبلغ 85,02 مليون كونا كرواتية تتعلق بالتمويل المشترك للوجبات المدرسية للأطفال المعرضين لخطر الفقر في السنوات الدراسية 2017/2016 و2018/2017 و2019/2018، وقُدمت 9,3 ملايين وجبة لما مجموعه 30 000 طفل سنوياً. وأُطلقت دعوة لتقديم العطاءات بمبلغ 25 مليون كونا كرواتية للسنة الدراسية الجديدة.

6- وفي عام 2015، وقّع المدعي العام لجمهورية كرواتيا، ورئيس هيئة الادعاء في البوسنة والهرسك، والمدعي العام لجرائم الحرب في جمهورية صربيا، والمنسق المقيم للأمم المتحدة في البوسنة والهرسك على **المبادئ التوجيهية لتحسين التعاون الإقليمي في مجال محاكمة مرتكبي جرائم الحرب والبحث عن المفقودين**، التي على أساسها يشارك أيضاً مكتب المدعي العام لجمهورية كرواتيا في مشروع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي "تعزيز التعاون الإقليمي في مجال محاكمة مرتكبي جرائم الحرب والبحث عن المفقودين"[5].

7- وأطلقت وزارة المحاربين القدماء الكرواتيين عملية اعتماد **القانون المتعلق بالمفقودين في حرب الاستقلال** (2019) الذي اعتمده البرلمان الكرواتي بالإجماع في 12 تموز/يوليه 2019. وحتى ذلك الحين، لم يكن هناك أي قانون ينظم الحقوق غير المادية للمفقودين في حرب الاستقلال وأفراد أسرهم. ويكفل هذا القانون حماية أكبر لحق الأسر في معرفة الحقيقة بشأن مصير أفرادها المفقودين ويضمن الحفاظ على كرامة المفقودين[6].

ثالثاً- تنفيذ توصيات الجولة الثانية للاستعراض الدوري الشامل

الصكوك الدولية وعملية تقديم التقارير[7]

8- **كرواتيا طرف في جميع الصكوك الدولية لحقوق الإنسان تقريباً**. وفي عام 2017، صدّقت كرواتيا على البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل المتعلق بإجراء تقديم البلاغات، وفي عام 2018 على اتفاقية مجلس أوروبا بشأن منع ومكافحة العنف ضد المرأة والعنف العائلي (المشار إليها فيما يلي باتفاقية اسطنبول)[8]، وفي عام 2019 على اتفاقية مجلس أوروبا لمكافحة الاتجار بالأعضاء البشرية. ولا يزال التصديق على الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري والبروتوكول الاختياري الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية قيد النظر. وفي مجال الحماية الدولية والهجرة، بالإضافة إلى التصديق على الصكين الرئيسيين، وهما الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين (1951) وبروتوكولها (1967)، تفي كرواتيا بالالتزام الدولي المقبول عن طريق التطبيق المباشر للأنظمة وإدماج الأوامر التوجيهية في تشريعاتها[9].

9- **ورفضت كرواتيا توصيات الاستعراض الدوري الشامل المتعلقة بالتصديق على الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم واتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 189** المتعلقة بالعمال المنزليين من الرجال والنساء[10].

10- **وتجري حالياً صياغة التقارير التي حل موعد تقديمها**، والتي تتعلق بالصكوك التالية: الاتفاقية الدولية للقضاء على التمييز العنصري[11]؛ واتفاقية حقوق الطفل؛ والبروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل المتعلق بإجراء تقديم البلاغات؛ والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وتشارك منظمات المجتمع المدني في صياغة هذه التقارير.

11- ورفضت كرواتيا **التوصية رقم 5-41 المتعلقة بإنشاء لجنة مشتركة بين الوزارات مسؤولة عن تنفيذ الالتزامات الدولية لكرواتيا**[12]. وفيما يتعلق **بالتوصية رقم 5-23** الداعية إلى الاعتراف باختصاص لجنة القضاء على التمييز العنصري عملاً بالمادة 14 من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، **نؤكد أن كرواتيا لديها إطار تشريعي وطني شامل ينظم الشكاوى الفردية في مجال حقوق الإنسان، بما في ذلك انتهاكات الحقوق المحمية بموجب هذه الاتفاقية.**

الإطار التشريعي والدولي[13]

البرنامج الوطني لحماية حقوق الإنسان وتعزيزها للفترة 2019-2024

12- يجري العمل على صياغة هذا البرنامج[14].

أنشطة مكاتب أمين المظالم

13- تقدم مكاتب أمين المظالم تقاريرها السنوية بانتظام إلى البرلمان الكرواتي. وبالإضافة إلى مكتب أمين المظالم، هناك ثلاثة مكاتب متخصصة لأمين المظالم معنية بالأطفال، والمساواة بين الجنسين، والأشخاص ذوي الإعاقة. وأُنشئت مكاتب إقليمية لأمين المظالم ولأمينة المظالم المعنية بالأطفال (في ريبكا وأوسييك وسبليت) ولأمينة المظالم المعنية بالأشخاص ذوي الإعاقة (في أوسييك وسبليت) بغية تحسين إمكانية وصول المواطنين إليها.

14- وتُرصد الأموال اللازمة لعمل جميع مكاتب أمين المظالم في ميزانية الدولة وتزداد سنوياً، وهو ما ينعكس في عدد الموظفين (عشرة موظفين جدد في الفترة 2015-2019). ويجوز للمكتب أن يحصل على أموال إضافية من أجل تنفيذ مشاريع خاصة.

مؤشرات حقوق الإنسان

15- تُطبَّق هذه المؤشرات من خلال أنشطة مختلفة. ومن الأمثلة على الممارسات الجيدة "البحث الشامل للبيانات الأساسية المتعلق برصد تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لإدماج الروما للفترة 2013-2020".

الفساد

16- تُعتمد خطط عمل نصف سنوية لتنفيذ استراتيجية مكافحة الفساد للفترة 2015-2020. وفي أيار/مايو 2019، اعتُمدت خطة العمل للفترة 2019-2020، وهي آخر صك تنفيذي في الفترة الاستراتيجية الحالية. وفي شباط/فبراير 2019، اعتُمد قانون حماية المبلغين عن الفساد، الذي ينشئ نظاماً للإبلاغ الفعال عن المخالفات ولحماية سلامة المبلغين عن الفساد. وعُيِّن أمين المظالم بوصفه الهيئة الخارجية المكلفة بالإبلاغ عن المخالفات. واعتُمد أيضاً برنامج مكافحة الفساد في الشركات

المملوك معظم رأسمالها للدولة للفترة 2019–2020، إلى جانب تدابير ترمي إلى تعزيز آليات مكافحة الفساد في إدارة الأصول العامة على مستوى الدولة. واستحدَث قانون تمويل الأنشطة السياسية والحملات الانتخابية والاستفتاءات (2019) نظاماً إلكترونياً لممارسة الرقابة على التمويل (مما ييسّر الإبلاغ المالي من جانب الآليات الإشرافية والرقابة العامة).

الرعاية الصحية للسكان

17- تحدد شبكة خدمات الرعاية الصحية العامة عدد مؤسسات الرعاية الصحية وتوزيعها[15].

التمييز[16]

الخطة الوطنية لمكافحة التمييز للفترة 2017–2022

18- تحدد هذه الخطة، إلى جانب خطة العمل المصاحبة لها للفترة 2017–2019، تدابير التنفيذ والتمويل والسلطات المختصة والمؤشرات والإطار الزمني. ويُرصد تنفيذها من خلال تقارير تقدم إلى الحكومة[17].

رفع مستوى الوعي

19- تُنظَّم حلقات دراسية مهنية بشأن الجرائم المرتكبة بدافع الكراهية وخطاب الكراهية للقضاة والمحامين والمدعين العامين وأفراد الشرطة ومنظمات المجتمع المدني، تُعرض خلالها حملات عامة لمكافحة التمييز.

التمييز في مجال العمل

20- في عام 2019، نُظمت حلقة دراسية لأرباب العمل وممثلي العمال والمفوضين المعنيين بحماية كرامة العمال ومفوضي النقابات وأعضاء مجالس العمال بغية رفع مستوى الوعي بشأن التمييز في قطاع العمل على المستوى المحلي، وعُرضت حملة ترمي إلى تعزيز بيئة عمل إيجابية.

الجرائم المرتكبة بدافع الكراهية، وخطاب الكراهية، والتشهير[18]

التشريع الجنائي

21- يعرِّف القانون الجنائي الجريمة المرتكبة بدافع الكراهية بأنها فعل إجرامي يُرتكب بسبب عِرق شخص ما، أو لونه، أو دينه، أو أصله القومي أو الإثني، أو لغته، أو إعاقته، أو نوع جنسه، أو ميله الجنسي، أو هويته الجنسانية. ويعتبر هذا السلوك ظرفاً مشدِّداً ما لم ينص القانون الجنائي صراحةً على عقوبة أشد[19]. كما يجرِّم القانون الجنائي "التحريض العلني على العنف والكراهية"[20].

22- ويحظر قانون الإجراءات الجنائية التمييز في الإجراءات الجنائية[21].

الآليات

23- تتضمن خطة العمل الرامية إلى مكافحة التمييز للفترة 2017–2019 تدابير محددة تتعلق بمنع ومكافحة الجرائم المرتكبة بدافع الكراهية وخطاب الكراهية، وتحسين نظام جمع البيانات، وتنظيم اجتماعات مائدة مستديرة وحملات، ورصد تنفيذ مدونة قواعد السلوك بشأن مكافحة خطاب الكراهية غير القانوني على شبكة الإنترنت، ونشر البيانات السنوية عن حالات الجرائم المرتكبة بدافع الكراهية وحالات الدعم المقدم إلى ضحايا هذه الجرائم. وينشط الفريق العامل المشترك بين الإدارات

المعني برصد الجرائم المرتكبة بدافع الكراهية، الذي أنشئ لغرض تبادل المعلومات فيما بين الهيئات المختصة وتخطيط إجراءات فعالة لمنع الجرائم المرتكبة بدافع الكراهية ومكافحتها.

التدريب

24- تُعقد بانتظام حلقات دراسية مهنية بشأن أحكام القانون الجنائي المتعلقة بالجرائم المرتكبة بدافع الكراهية وخطاب الكراهية (التي يكون ضحيتها بصفة خاصة أفراد الأقليات القومية والجنسانية) لفائدة القضاة والمحامين والمدعين العامين وأفراد الشرطة ومنظمات المجتمع المدني[22]. وتشكل التوصيات المتعلقة بمكافحة خطاب الكراهية في المجال السياسي والمعاقبة على التحريض العلني على العنف والكراهية جزءاً من الحملات المنظمة في هذا الصدد.

السجون/التعذيب[23]

التشريعات

25- يجرم القانون الجنائي التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، على نحو يتلاءم وأحكام اتفاقية مناهضة التعذيب[24]. وبموجب قانون تنفيذ العقوبات بالسجن، تنفذ العقوبات بالسجن بصورة تكفل الكرامة الإنسانية للسجين[25]. ويحظر قانون الإجراءات الجنائية القيام بأي تدخل طبي على المتهم أو الشاهد أو إعطائه مادةً ما بغية التأثير على إرادته عند إدلائه بأقواله أو استخدام القوة أو التهديد في حقه. ولا يجوز استخدام أي بيان يُنتزع بطريقة تنتهك هذا المنع كدليل في الإجراءات.

مفهوم التقييم الفردي للضحية

26- عزز استحداث هذا المفهوم مركز الضحية (آخر التعديلات التي أُدخلت على قانون الإجراءات الجنائية في عام 2019). وتضطلع بالتقييم الهيئة التي تجري الاستجواب، بالتعاون مع الهيئات أو المنظمات أو المؤسسات التي تقدم المساعدة والدعم لضحايا الجرائم، ويحدد التقييم ما إذا كانت هناك حاجة إلى اتخاذ تدابير الحماية الخاصة لفائدة الضحية، ونوع هذه التدابير عند الاقتضاء. ويأخذ التقييم الفردي للضحية في الاعتبار الخصائص الشخصية للضحية ونوع الجريمة وملابساتها (حيث يشمل على النحو الواجب ضحايا الإرهاب، والجريمة المنظمة، والاتجار بالبشر، والعنف الجنساني، والعنف في إطار علاقة حميمة، والعنف الجنسي، والاستغلال). ويظل عدد المقابلات التي تُجرى مع الضحية عند الحد الأدنى.

دعم الضحايا والشهود

27- ترمي الاستراتيجية الوطنية لتطوير نظام دعم الضحايا والشهود للفترة 2016-2020 إلى تقديم الدعم المناسب للضحايا والشهود منذ وقت ارتكاب الجريمة وأثناء الإجراءات. وتتولى توفيرَ هذا الدعم إداراتُ دعم الضحايا والشهود التابعة للمحاكم وإدارة دعم الضحايا والشهود في وزارة العدل. واعتُمدت خطة عمل تهدف إلى توسيع نطاق نظام الدعم وإنشاء إدارات جديدة لدعم الضحايا والشهود. وتقدم إدارات دعم الضحايا والشهود في سبع محاكم مقاطعات (مختصة بإجراءات جرائم الحرب) الدعم النفسي للضحايا والشهود (ومرافقيهم الحاضرين أثناء المقابلات) وتقدم معلومات عن حقوق الضحايا والشهود.

الحد من الاكتظاظ في السجون

28- تراقب دائرة الإفراج المشروط الجناة الذين يقضون عقوبتهم (أو جزءاً منها) خارج أسوار السجن. وقد هيأت السياسة الجنائية الظروف لفرض جزاءات بديلة (الخدمة المجتمعية/العقوبة المعلقة التنفيذ تحت إشراف حمائي) بصورة أكثر تواتراً على الأشخاص الذين يقدَّر أن خطر عودتهم إلى الإجرام ضئيل.

معاملة القُصّر

29- تُكفل للقصّر الشروط التي تنظم احتجازهم أثناء مرحلة التحقيق وفقاً لقانون محاكم الأحداث الذي خضع للمواءمة مع اتفاقية حقوق الطفل والمرسوم المتعلق بالقواعد الداخلية في السجون المتعلقة بتنفيذ الاحتجاز أثناء مرحلة التحقيق (2010). ولا يُلجأ إلى احتجاز القاصر أثناء مرحلة التحقيق إلا كتدبير أخير[26]. وتكون الإجراءات الجنائية سريعة. ويُحرص على المصالح الفضلى للقاصر، وتعمل الشرطة بحضور أحد الوالدين أو ولي الأمر.

الوصاية

30- يحدد قانون الأسرة الإجراءات المتعلقة بالوصاية والتجريد من الأهلية القانونية، وقد خضعت أحكامه للمواءمة مع اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. ويقترح مركز الرعاية الاجتماعية المختص على المحكمة، من تلقاء ذاته، بدء الإجراءات الرامية إلى تجريد شخص بالغ من أهليته القانونية إذا رأى أن ذلك الشخص، بسبب عاهة عقلية أو لأسباب أخرى، غير قادر على تلبية احتياجاته ورعاية حقوقه ومصالحه، أو يشكل خطراً على حقوق ومصالح الأشخاص الآخرين الذين يتحمل مسؤولية رعايتهم، ويعين وصياً خاصاً به. وتصدر المحكمة قراراً بالتجريد الجزئي من الأهلية القانونية (أُلغي مفهوم التجريد الكامل من الأهلية القانونية) وتحدِّد الأنشطة التي لا يستطيع الشخص المعني القيام بها بمفرده – لكنه يضطلع بأنشطة أخرى بصورة مستقلة، ويقدم، قدر استطاعته، رأيه أثناء الإجراءات التي تُتخذ فيها القرارات المتعلقة بحقوقه.

31- وبعد ذلك، يضع مركز الرعاية الاجتماعية الشخص المجرد جزئياً من أهليته القانونية تحت الوصاية، ويعين وصياً في غضون 30 يوماً من صدور قرار المحكمة الذي يصبح حينئذ غير قابل للاستئناف[27].

خدمات الإيواء

32- تقدَّم خدمات الإيواء بموجب قانون الرعاية الاجتماعية، بوصفها رعاية مؤسسية أو غير مؤسسية (الأسر الحاضنة والبيوت الأسرية). ولا يجوز توفير خدمات الإيواء للمستفيد دون موافقته (أو دون موافقة وصيه أو ممثله القانوني)، باستثناء الحالات التي يحددها القانون[28].

العنف العائلي[29]

الإطار التشريعي

33- يُعتبر العنف العائلي فعلاً إجرامياً، ويعاقَب بالسجن لمدة ثلاث سنوات كل شخص ينتهك بشكل خطير قانون الحماية من العنف العائلي ويجعل بالتالي أحد أفراد أسرته أو أحد المقربين منه يخشى على سلامته الشخصية أو على سلامة المقربين منه أو يضع أحد أفراد أسرته أو أحد المقربين

منه في وضع مهين، ما لم يرتكب عند القيام بذلك جريمة أخطر. وهكذا، يشمل القانون الجنائي أشكالاً أخطر من العنف العائلي تتجاوز الجنح المعاقب عليها في قانون الحماية من العنف العائلي. ولا ينص القانون المعدِّل للقانون الجنائي (2018) على تقادم الملاحقة الجنائية ولا على تقادم تنفيذ الأحكام الصادرة بشأن الجرائم الخطيرة المتعلقة بالاعتداء الجنسي على الأطفال واستغلالهم جنسياً المفضيين إلى وفاة الطفل، ويشدد العقوبة على هذه الجرائم.

34- وينص قانون الإجراءات الجنائية على تنفيذ الإجراءات ذات الصلة دون إبطاء، وعلى تسريع إجراءات المحاكم والهيئات الحكومية بوجه خاص عندما يكون المتهم محروماً بشكل مؤقت من حريته[30].

35- وينظم القانون الجديد المتعلق بالحماية من العنف العائلي حقوق الضحايا وينص على قائمة واسعة من هذه الحقوق[31]، ويوسع نطاق تعريف العنف العائلي الذي يشمل العنف البدني، والعقوبة البدنية أو غيرها من أشكال المعاملة المهينة للأطفال، والعنف النفسي الذى يمس الكرامة أو يسبب القلق، والتحرش الجنسي، والعنف الاقتصادي بوصفه عملاً يحظر أو يعيق استخدام الممتلكات المشتركة أو الشخصية، وعدم القدرة على التصرف في الدخل الشخصي أو الممتلكات المكتسبة عن طريق الوسائل الشخصية أو بالميراث، والمنع من فرصة العمل، والحرمان من الموارد اللازمة للحفاظ على رعاية مشتركة للأسرة والطفل، وإهمال احتياجات شخص ذي إعاقة أو شخص مسن على نحو يسبب له القلق أو يحط من كرامته ويسبب له بالتالي معاناة جسدية أو عقلية. ويجري إعداد تعديلات على هذا القانون وعلى القانون الجنائي ترمي إلى تعزيز حماية الضحايا.

36- وبالإضافة إلى القائمة العامة للحقوق، ينص قانون الإجراءات الجنائية على قائمة منفصلة لحقوق ضحايا الجرائم التي تنتهك الحرية الجنسية. وبموجب أحد مبادئ الإجراءات الجنائية، يحظر قانون الإجراءات الجنائية التمييز.

37- وأعدت وزارة الديمغرافيا والأسرة والشباب والسياسة الاجتماعية مقترحاً جديداً بشأن البروتوكول المتعلق بالإجراءات الواجب اتباعها في حالات العنف العائلي واعتمدته الحكومة في حزيران/يونيه 2019[32]. وبدأ تنفيذ عدد من المراسيم[33].

38- ويقدم المكتب المركزي الحكومي لإعادة الإعمار والرعاية السكنية، وفقاً لقانون الرعاية السكنية في المناطق المدعومة، الرعاية السكنية لضحايا العنف العائلي في جميع أنحاء كرواتيا - حيث حصلت ست أسر على مسكن في عام 2019.

39- وتندرج الاستراتيجية الوطنية للحماية من العنف العائلي للفترة 2017-2022 في إطار مواصلة تنفيذ السياسة الوطنية ذات الصلة، وترمي إلى ضمان قدر أكبر من الحماية وتحسين نوعية حياة الضحايا[34].

40- وفي 1 تشرين الأول/أكتوبر 2018، دخلت اتفاقية اسطنبول حيز النفاذ في جمهورية كرواتيا، وخُصص مبلغ 327,00 071 082 و264,00 566 70 كونا كرواتية من أجل تنفيذها في عامي 2018 و2019 على التوالي[35]. وفي الفترة بين عامي 2016 و2019، طبع مكتب المساواة بين الجنسين 600 1 نسخة من هذه الاتفاقية.

مساعدة الضحايا

41- تعطي الشرطة الأولوية في عملها لمنع العنف العائلي والعنف ضد المرأة، وتتيح لأمناء المظالم الاطلاع على الإجراءات المتخذة بشأن الحالات العملية، مما يكفل الإشراف المستقل على فعالية التحقيقات. وبغية تحسين هذا التعاون، أُنشئت "هيئة الرصد من أجل الإشراف الشامل وجمع البيانات

وتحليل حالات قتل الإناث والإبلاغ"، كما أنشئت وحدات للشرطة مكلفة بمنع الجرائم المرتكبة ضد الشباب والأسرة. وتُرصد الجرائم إحصائياً حسب نوع الجنس والعمر وعلاقة القرابة بين الضحية والجاني.

42- وفي أول اتصال مع الشرطة، يُبلَّغ الضحايا بحقوقهم شفوياً وكتابياً[36]. وتتولى "لجنة رصد وتحسين عمل الهيئات المعنية بالإجراءات الجنائية والجنحية وإنفاذ الجزاءات المتصلة بالحماية من العنف العائلي" الإشراف على تنفيذ قانون الحماية من العنف العائلي. وتستخدم إدارات الشرطة استمارات مصممة خصيصاً تتضمن معلومات عن حقوق مختلف فئات الضحايا والدعم المتاح لها (الأطفال، والاتجار بالبشر، والحريات الجنسية)، وهي مترجَمة إلى أكثر من 20 لغة وتقدَّم وجوباً إلى الضحايا[37].

43- وفي عام 2019، وجهت وزارة الديمغرافيا والأسرة والشباب والسياسة الاجتماعية دعوة لتقديم مقترحات تتعلق بدعم عمل مكاتب تقديم المشورة لضحايا العنف العائلي - بمبلغ 000,00 000 3 كونا كرواتية (تقديم المشورة للضحايا وتدريب موظفي مكاتب تقديم المشورة).

التدريب

44- كثفت وزارة الداخلية أنشطة التدريب[38] وتنظم باستمرار أنشطة تثقيفية ووقائية، تشارك فيها منظمات المجتمع المدني العاملة في مجال المساواة بين الجنسين والعنف العائلي[39]. ويضطلع بالتدريب أيضاً وزارة الديمغرافيا والأسرة والشباب والسياسة الاجتماعية[40] ومكتب المدعي العام للجمهورية (تدريب إضافي لضباط الشرطة والمدعين العامين والقضاة).

العنف الجنساني

45- يشمل تعريف الجريمة المرتكبة بدافع الكراهية العنف الجنساني (انظر الفقرة 21). ويحدد القانون الجنائي عدداً من الجرائم المرتكبة بدافع الكراهية بوصفها ظرفاً مشدِّداً ويفرض بشأنها عقوبات أشد (القتل العمد المقترن بظروف مشدِّدة، وتشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية، والإيذاء الجسدي الخطير، والجرائم الخطيرة المنتهِكة للحرية الجنسية، وما إلى ذلك).

46- وتنفَّذ توصيات اللجنة المعنية بحقوق الإنسان المتعلقة بالعنف الجنساني (2015)، وتقدَّم الخدمات للضحايا، وفقاً لقانون الرعاية الاجتماعية، بهدف تحسين نوعية حياتهن. ويوفر مقدمو الخدمات (دور الرعاية الاجتماعية ومراكز الخدمات المجتمعية) الإيواء والمشورة والمساعدة في 19 مأوىً لضحايا العنف العائلي. ويتولى تشغيل هذه المآوي منظمات المجتمع المدني والجمعيات الدينية وأشخاص اعتباريون آخرون، وتموَّل الخدمات من خلال نظام التعويض الفردي - بقيمة شهرية تبلغ 400,00 3 كونا كرواتية لكل ضحية. ويقدم الدعم أيضاً إلى دور إيواء النساء المستقلات التي تأوي ضحايا العنف العائلي (عن طريق إجراء طلبات عروض كل ثلاث سنوات - بمبلغ 000,00 100 2 كونا كرواتية سنوياً). ويجري حالياً إنشاء دور إيواء جديدة في المقاطعات الست المتبقية من أجل تحقيق تغطية إقليمية متوازنة، وفقاً لاتفاقية اسطنبول.

47- وتنظَّم أيضاً حلقات دراسية[41]. ويكفل القانون الجنائي حرية التعبير عن الهوية الجنسانية، ويجرِّم انتهاك مبدأ المساواة[42].

توفير الرعاية الصحية لضحايا العنف

48- ينظم عدد من القوانين[43] والمراسيم الإجراءات الواجب اتباعها في حالات العنف العائلي و/أو إساءة معاملة الأطفال وإهمالهم. واستحدث البروتوكول المتعلق بالإجراءات الواجب اتباعها في حالات العنف الجنسي إجراءً موحداً تتبعه السلطات المختصة عند التعامل مع الضحايا[44].

حقوق المرأة[45]

السياسة الوطنية للمساواة بين الجنسين

49- يجري إعداد سياسة وطنية جديدة للفترة 2020-2024.

رفع مستوى الوعي بالمساواة بين الجنسين

50- يُطلع مكتب المساواة بين الجنسين بانتظام الجمهور على قانون المساواة بين الجنسين وغيره من القوانين المناهضة للتمييز والصكوك الوطنية والدولية، وينشرها ويوزعها على طائفة واسعة من الجهات المعنية. وترجم المكتب توصية مجلس أوروبا CM/Rec (2019) بشأن منع ومكافحة التحيز الجنساني (طُبعت منها 000 1 نسخة). وترد في الحاشيتين[46] و[47] معلومات أوفى حول مشاريع المكتب. ويدعم المكتب بانتظام حدث "امرأة العام" (في مجالات ريادة الأعمال، والثقافة، والعلوم) الذي تنظمه مجلة "زابوسلينا"، بوصفه إحدى الجهات الراعية لهذا الحدث.

51- وفي إطار المبادرة الدولية لشبكة البحر الأبيض المتوسط للسلطات التنظيمية التي تضم وكالة وسائط الإعلام إلكترونية، أُطلقت بوابة إلكترونية جديدة (*zeneimediji.hr*) تتناول وضع المرأة والمساواة بين الجنسين ودور وسائط الإعلام[48].

52- ووقّعت الحكومة على إعلان الاتحاد الأوروبي بشأن الالتزام المتعلق بالمرأة في مجال التكنولوجيا الرقمية، وعهدت إلى المكتب الحكومي المركزي لتطوير المجتمع الرقمي ومكتب المساواة بين الجنسين بتنسيق تنفيذه[49].

المساواة في المجال السياسي

53- لقد أدت الانتخابات المحلية التي جرت في عام 2017 إلى زيادة نسبة حضور المرأة في الأجهزة التمثيلية والتنفيذية. وبالمقارنة مع عام 2013، ارتفعت نسبة النساء العضوات في المجالس البلدية بنحو 10,3 في المائة (من 15,7 في المائة إلى 26 في المائة)، وفي مجالس المدن بنسبة 4 في المائة تقريباً (من 23,1 في المائة إلى 27 في المائة)، وفي مجالس المقاطعات بنسبة 6,1 في المائة (من 20,7 في المائة إلى 26,8 في المائة). وزادت نسبة النساء اللائي يشغلن منصب نائب محافظ المقاطعة بنسبة 7,4 في المائة مقارنة بعام 2013، إذ انتقلت من 22,2 في المائة إلى 29,6 في المائة. وارتفعت نسبة النساء اللائي يتقلدن منصب العمدة بنسبة 1,6 في المائة ومنصب نائب العمدة بنسبة 4 في المائة. وتزايدت نسبة النساء في منصب محافظ البلدية بنحو 2 في المائة وفي منصب نائب محافظ البلدية بنحو 4 في المائة. (المصادر: المكتب الكرواتي للإحصاءات، "النساء والرجال في كرواتيا في عام 2018"، واللجنة الحكومية للانتخابات). وفي الانتخابات البرلمانية الأخيرة التي جرت في عام 2016، بلغت نسبة المرشحات 39,7 في المائة، وتشغل النساء في البرلمان الكرواتي الحالي 20 في المائة من المقاعد. وتبلغ نسبة الوزيرات في الحكومة الحالية 20 في المائة. وفي انتخابات البرلمان الأوروبي (2019)، كانت نسبة النساء في قوائم المرشحين البالغ عددها 33 قائمة في جمهورية كرواتيا 40,9 في المائة، وانتُخب 5 نساء (41,6 في المائة) و7 رجال.

مكافحة التمييز القائم على نوع الجنس في بيئة العمل

54- يحدد قانون سوق العمل قائمة شاملة بالإعفاءات[50]. ويحظر قانون العمل بشكل مطلق فصل النساء الحوامل والأمهات أثناء إجازة الأمومة أو الإجازة الوالدية. ويحظر قانون المساواة بين الجنسين التمييز في مجالي التشغيل والعمل. ولا يجوز لصاحب العمل أن يرفض توظيف امرأة بسبب

حملها أو أن يعرض عليها إبرام عقد عمل بشروط أقل مواتاة. كما تنفَّذ حملات ومشاريع في هذا الصدد[51]. وفي عام 2016، أجرى مكتب أمينة المظالم المعنية بالمساواة بين الجنسين، بالاشتراك مع منظمة المجتمع المدني "رودا"، دراسة استقصائية عن استخدام الحق في استراحة الرضاعة الطبيعية أثناء وقت العمل.

55- ويتوافق مشروع "تحقيق أمنية - برنامج لإيجاد فرص عمل للنساء"، الذي تنفذه وزارة العمل ونظام التقاعد، مع المعايير الأوروبية والمبادئ التوجيهية للسياسات المتعلقة بالعمالة[52].

56- ويقدم المصرف الكرواتي للإنشاء والتعمير برنامج إقراض يرمي إلى تطوير المنشآت الصغيرة والمتوسطة التي تملك النساء أغلب رأسمالها.

نظام المعاشات التقاعدية

57- استُحدثت فئة الخدمة الإضافية المحسوبة في المعاش التقاعدي في عام 2019. وتضاف ستة أشهر من الخدمة إلى المعاش التقاعدي لجميع الأمهات، لكل طفل مولود أو متبنى عند إعمال الحق في المعاش التقاعدي عندما يستوفين شرطي العمر وسنوات الخدمة الداخلة في حساب المعاش التقاعدي (مما يسهم في تقليص الفرق بين الرجال والنساء). وأطلق مكتب أمينة المظالم المعنية بالمساواة بين الجنسين، بالشراكة مع مختلف الإدارات ومنظمات المجتمع المدني، مشروعاً للاتحاد الأوروبي يسمى "المساواة في الحقوق - المساواة في الأجر - المساواة في المعاشات التقاعدية" يهدف إلى تحقيق المساواة بين الجنسين ومنع الفقر.

حقوق الطفل[53]

الاستراتيجية الوطنية لحقوق الطفل في جمهورية كرواتيا للفترة 2014-2020

58- اعتُمدت هذه الاستراتيجية بغية تحسين النهج الشامل والمتكامل المتبع إزاء حقوق الطفل والقضاء على جميع أشكال العنف ضد الأطفال (تقدَّم تقارير سنوية إلى الحكومة)[54].

رعاية الأطفال

59- يكفل قانون الأسرة مبدأ أولوية حق الوالدين في رعاية الطفل، وينص على واجب المؤسسات في تقديم المساعدة إليهما فقط عند الضرورة، ويجيز التدخل في الحياة الأسرية بصورة متناسبة وبألطف الطرق[55]. وأصبحت الأسر الحاضنة العادية والمتخصصة تستفيد من التأمين الإلزامي (2019).

التمييز ضد الأطفال

60- يحظر قانون مكافحة التمييز وقانون الإجراءات الجنائية أي شكل من أشكال التمييز، ويكفل عدد من الاستراتيجيات الوطنية الحماية من التمييز[56]. وتقدم وزارة الديمغرافيا والأسرة والشباب والسياسة الاجتماعية الدعم المالي للمشاريع الرامية إلى مكافحة الفقر والإقصاء الاجتماعي، ولا سيما المشاريع التي تقدم وجبات مدرسية لطلاب المدارس الابتدائية المنتمين لأسر ضعيفة اجتماعياً.

منع العنف وإعادة إدماج الضحايا

61- ينظم قانون الأسرة حماية الطفل ويحدد التدابير ذات الصلة[57]. وبالإضافة إلى الاستراتيجية الوطنية للحماية من العنف العائلي للفترة 2017-2022، ينظم عدد من البروتوكولات[58] التعاون في

هذا المجال. وتقدم وزارة الديمغرافيا والأسرة والشباب والسياسة الاجتماعية باستمرار الدعم المالي لمراكز تقديم المشورة ودور إيواء النساء والأطفال ضحايا العنف العائلي ولمشاريع منظمات المجتمع المدني (4 000 000,00 كونا كرواتية سنوياً). ويضطلع مركز الاتصال الوطني للأطفال (116111) بعمل ناجح في هذا الصدد.

العنف الجنسي

62- يجرِّم القانون الجنائي الاعتداء الجنسي على الأطفال واستغلالهم جنسياً، والجرائم المرتكبة ضد أحد الزوجين والأسرة والأطفال، والجرائم المنتهِكة للحرية الجنسية. وتتضمن الاستراتيجية الوطنية للحماية من العنف العائلي للفترة 2017-2022 تدابير ترمي إلى حماية الأطفال من الاستغلال الجنسي، ويحدد البروتوكول الجديد المتعلق بالإجراءات الواجب اتباعها في حالات العنف الجنسي الالتزامات ومجالات التعاون. وتقدم وزارة الديمغرافيا والأسرة والشباب والسياسة الاجتماعية الدعم المالي لمشاريع منظمات المجتمع المدني الرامية إلى منع العنف الجنسي والعاطفي ضد الأطفال.

حق الطفل في التعليم

63- يُكفل الحق في التعليم لكل طفل وفقاً لاتفاقية حقوق الطفل والقوانين والاستراتيجية الوطنية لحقوق الطفل في جمهورية كرواتيا للفترة 2014-2020 التي تتضمن العديد من التدابير[59].

التعليم الشامل للأطفال ذوي الإعاقة في النمو

64- تنفَّذ تدابير لتحسين الوضع في جميع أنحاء كرواتيا، بما في ذلك المناطق الريفية. وتقدم وزارة العلوم والتعليم التمويل اللازم لما يلي: التشغيل في المؤسسات التعليمية (مساعدو الصف[60]، ووسطاء الاتصال المهنيون الذين يقدمون المساندة المباشرة للتلاميذ ذوي الإعاقة في النمو)، ووسائل النقل المناسبة، والوسائل التعليمية، والوجبات المدرسية[61]. وتكفل الوزارة التعليم لما مجموعه 29 868 طالباً من ذوي الإعاقة في النمو في المدارس الابتدائية والثانوية العادية أو الخاصة (اعتُمدت مراسيم في هذا الصدد[62]). وتعزز الاستراتيجية الوطنية الرامية إلى تحقيق تكافؤ الفرص للأشخاص ذوي الإعاقة للفترة 2017-2020 ما يلي: تنفيذ مبادئ التصميم العام عن طريق إتاحة الحصول على الخدمات العامة والنقل العام، وتدريب مهنيي نظام التعليم على العمل مع الأطفال ذوي الإعاقة في النمو، وإدراج هذا الحقل الدراسي في المناهج الجامعية.

التعليم بلغات الأقليات القومية وحروفها

65- يكفل هذا التعليمَ دستورُ جمهورية كرواتيا، والقانون الدستوري بشأن حقوق الأقليات القومية، وقانون التعليم بلغات الأقليات القومية وحروفها. ويتحقق ذلك من خلال ثلاثة نماذج تعليمية: (أ) تدريس جميع المواد بلغة الأقلية القومية وحروفها؛ (ب) تدريس مواد العلوم الطبيعية باللغة الكرواتية ومواد العلوم الاجتماعية والعلوم الإنسانية بلغات الأقليات القومية؛ (ج) تعزيز اللغة والثقافة من خلال توفير مواد دراسية تتعلق بلغات الأقليات القومية وثقافتها وتدريسها بلغات الأقليات[63]، إلى جانب المواد العادية التي تُدرَّس باللغة الكرواتية (للاطلاع على الإحصاءات، انظر الحاشية[64]). وتستخدم مدارس الأقليات الكتب المدرسية للبلد الأم من أجل تدريس لغات الأقليات (التشيكية والهنغارية والصربية والإيطالية)، وكذلك تدريس المواد الأخرى. ويقدَّم التدريب المهني المستمر للمعلمين الذين يُدرسون المواد بلغات الأقليات القومية وحروفها.

المساواة في فرص حصول الروما على التعليم

66- تحدد الاستراتيجية الوطنية لإدماج الروما الأنشطة الرامية إلى ضمان المساواة في فرص حصول الروما على الحق في التعليم والصحة والعيش في بيئة أسرية وعلى حقوقهم المتعلقة باللغة والهوية الثقافية[65]. ويخصَّص مبلغ سنوي يتجاوز 10 ملايين كونا كرواتية من أجل تعليم الروما[66]. ولا تنهج كرواتيا سياسة العزل. ويتلقى أطفال الروما التعليم مع غيرهم من التلاميذ، باستثناء المناطق التي يشكل فيها الروما الأغلبية. ولذلك، توجد في مقاطعة مدجيموريي (التي تضم نحو ثلث تلاميذ الابتدائي الروما) فصول دراسية تضم فقط/في المقام الأول أطفال الروما[67]. وتبذل الحكومة جهوداً متواصلة لتحديد نسبة مثلى (30 في المائة من الروما و70 في المائة من الآخرين) عن طريق تهيئة الظروف المواتية (المرافق، والنقل، والموظفون، وما إلى ذلك).

الاحتجاز الاحتياطي للقصَّر

67- تُطبَّق معايير عالية في حماية القصّر. ووفقاً لقانون محاكم الأحداث، يجب على الشرطة أن تقوم فوراً، وفي موعد لا يتجاوز 24 ساعة من وقت الاعتقال (أو في موعد لا يتجاوز 12 ساعة من وقت الاعتقال في قضايا الجرائم المعاقب عليها بالسجن لمدة تصل إلى سنة واحدة)، بتسليم القاصر المعتقل إلى المشرف على الاحتجاز أو الإفراج عنه (ترد المزيد من التفاصيل الإجرائية في الحاشية[68]). ويجري حالياً إعداد تعديلات تشريعية بغية إدراج أحكام الأمر التوجيهي للاتحاد الأوروبي 2016/800 بشأن الضمانات الإجرائية للأطفال المشتبه فيهم أو المتهمين في الإجراءات الجنائية. ولا يُلجأ إلى حبس القاصر أثناء مرحلة التحقيق إلا كتدبير أخير، بما يتناسب مع خطورة الجريمة والعقوبة المتوقعة، ولأقصر فترة زمنية ضرورية، وفقط إذا تعذر تحقيق الغرض منه من خلال التدابير الوقائية أو الإقامة المؤقتة أو الاحتجاز في المنزل أثناء مرحلة التحقيق[69].

الأطفال الذين يلتمسون الحماية الدولية

68- يتمتع هؤلاء الأطفال بنفس الحق في التعليم الابتدائي والثانوي الذي يتمتع به الأطفال الكرواتيون[70]، ويوضعون في مراكز استقبال ملتمسي الحماية الدولية (زغرب وكوتينا) ويدمَجون بعد وصولهم بفترة وجيزة في نظام التعليم ما قبل المدرسي والمدرسي جنباً إلى جنب مع الأطفال الكرواتيين[71].

إلغاء الإيداع في المؤسسات

69- يجري حالياً تنفيذ "خطة إلغاء الإيداع في المؤسسات وتحويل الإيداع في المؤسسات ومنعه للفترة 2018-2020" وعملية "دعم إلغاء الإيداع في المؤسسات ومنع إيداع الأطفال والشباب في المؤسسات" (المرحلة الأولى بمبلغ 000,00 000 63 كونا كرواتية في إطار الصندوق الاجتماعي الأوروبي). وأُبرمت عقود بشأن سبعة مشاريع بمبلغ 39,65 مليون كونا كرواتية.

الأشخاص ذوو الإعاقة[72]

تنفيذ اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

70- ترصد اللجنة الحكومية المعنية بالأشخاص ذوي الإعاقة تنفيذ اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وحددت في عام 2017 الأولويات المتعلقة بتعديل التشريعات بغية تحسين نوعية حياة الأشخاص ذوي الإعاقة والامتثال للاتفاقية. وتعزز الاستراتيجية الوطنية الرامية إلى تحقيق تكافؤ الفرص

للأشخاص ذوي الإعاقة للفترة 2017–2020 تنفيذ الاتفاقية وتطبيق مبادئ التصميم العام والترتيبات التيسيرية المعقولة. وتقدم من خلال مؤسسات الرعاية الاجتماعية[73] مجموعة واسعة من الخدمات من أجل تحسين نوعية حياة أسر الأشخاص ذوي الإعاقة. وسعياً إلى حماية هذه الفئة من الأشخاص، نُفذت في إطار الصندوق الاجتماعي الأوروبي، حتى تشرين الثاني/نوفمبر 2019، مشاريع بقيمة 28,6 مليون يورو، وخُصص مبلغ إضافي قدره 32,33 مليون يورو (للمشاريع التي ستنفَّذ أو ستبرَم عقود بشأنها بحلول نهاية عام 2020).

التقدم المحرز في المجال التشريعي وإزالة العقبات

71- من أجل تحقيق المساواة في الفرص للصم والصم المكفوفين والاعتراف بحقهم في استخدام لغة الإشارة، اعتُمد القانون المتعلق بلغة الإشارة الكرواتية وغيرها من نظم الاتصال للصم والصم المكفوفين في جمهورية كرواتيا.

72- وتنص التعديلات التي أُدخلت في عام 2017 على قانون الرعاية الاجتماعية على أن مرتبات الأشخاص ذوي الإعاقة لم تعد تحول دون ممارسة الحق في الحصول على بدل العجز الشخصي (الذي يُمنح لغرض تلبية حاجة الشخص إلى الاندماج)[74].

73- ووسع قانون الخدمة المحسوبة في المعاش التقاعدي مع زيادة المدة (2018) نطاق المؤمَّنين ليشمل الأشخاص ذوي الإعاقة الذين تُحسب خدمتهم المحسوبة في المعاش التقاعدي بزيادة المدة (الصم المكفوفون، والأشخاص المصابون بمتلازمة داون، وغيرهم)، مما يسهم في تحسين وضع الأشخاص ذوي الإعاقة.

الوصاية

74- ألغت التعديلات التي أُدخلت على قانون الأسرة مفهوم "رعاية الوالدين بعد سن الرشد" لأنه من غير المقبول معاملة الأشخاص البالغين ذوي الإعاقة بوصفهم أطفالاً. وكانت أهم خطوة إلى الأمام هي النص على التجريد الجزئي من الأهلية القانونية (فقط في المجالات التي يكون فيها من الضروري حماية حقوق القاصر وبأقل قدر ممكن من القيود) وإلغاء مفهوم التجريد الكامل من الأهلية القانونية. ويجري حالياً استعراض جميع القرارات المتعلقة بالتجريد من الأهلية القانونية الصادرة بموجب القوانين السابقة بهدف إعادة الأهلية القانونية لمن جُرد منها. وأنشئ مركز الوصاية الخاصة (للأطفال والكبار). وأُدرج مفهوم الأوامر التوجيهية المسبقة – التي تمكِّن كل شخص من تعيين الشخص الذي يرغب في جعله وصياً عليه، رغم أنه لا يزال يتمتع بالأهلية القانونية (أُنشئ سجل للأوامر التوجيهية المسبقة والتوكيلات الرسمية)[75].

حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة العقلية أو الذهنية

75- يسري العمل بقانون حماية الأشخاص ذوي الاضطرابات العقلية (2014) إلى جانب تنظيم جديد ينص على ما يلي: تقليص مدة الاستقبال في مؤسسات الطب النفسي، والعلاج النفسي للمختلين عقلياً خارج مؤسسات الإيداع، واستبدال الإيداع المؤسسي غير الطوعي بالعلاج النفسي خارج مؤسسات الإيداع، وحصر تطبيق تدابير الإكراه على الأشخاص المصابين باضطرابات نفسية حادة، وتحديد شخص يوثق به يتولى اتخاذ القرارات عندما يصبح الشخص المعني غير قادر على اتخاذ القرار بنفسه. ولا يجوز الاحتجاز القسري/الإيداع غير الطوعي إلا بقرار من المحكمة وفقط إذا كان الشخص، بسبب اضطرابه، يعرض حياته أو حياة غيره للخطر بشكل خطير ومباشر. ويقرر هذا

التدبير طبيب نفساني ويستمر إلى أن يُتخذ قرار بالإفراج أو الاحتجاز القسري. وتُكفل حماية إضافية من خلال إلزام مؤسسة الطب النفسي بإخطار أمين المظالم المعني بالأشخاص ذوي الإعاقة فوراً بالإيداع غير الطوعي.

تحسين الخدمات المجتمعية

76- في عامي 2015 و2016، نُفذت ثلاث عمليات في إطار الصندوق الاجتماعي الأوروبي[76]. ويجري حالياً تنفيذ العديد من العمليات الأخرى في إطار هذا الصندوق[77] وعمليات أخرى مختلفة[78].

تكافؤ الفرص في الحصول على العمل

77- وضع القانون المتعلق بإعادة التأهيل المهني للأشخاص ذوي الإعاقة وتوظيفهم إطاراً موحداً يضمن توحيد المعايير في تنفيذ إعادة التأهيل المهني[79]. ومنذ عام 2015، أُنشئت مراكز جديدة لإعادة التأهيل المهني بهدف تقييم قدرة الأشخاص ذوي الإعاقة على العمل، وتدريبهم من أجل إعدادهم للعمل، وتقديم الدعم المهني لأرباب العمل عند التوظيف[80]. ويسمح القانون بالتمييز الإيجابي في توظيف الأشخاص ذوي الإعاقة من خلال تطبيق نماذج التشغيل في السوق الحر أو في إطار ظروف خاصة (ورش العمل المتكاملة والمحمية)، رهناً بالالتزام بضمان ترتيبات تيسيرية معقولة في مكان العمل[81]. وما برح توظيفهم يتزايد باطراد[82].

78- وأدت التعديلات التي أُدخلت على قانون تأمين المعاشات التقاعدية إلى تحسين إعادة التأهيل المهني بهدف تعزيز القدرة المتبقية على العمل؛ وارتفع التعويض عن الراتب أثناء فترة إعادة التأهيل؛ ورُفع سن اكتساب الحق في إعادة التأهيل إلى 55 سنة.

إمكانية الوصول دون عوائق

79- وفقاً لقانون البناء، يجب تصميم المباني وتشييدها على نحو يسهل على الأشخاص ذوي الإعاقة الحركية الوصول إليها واستخدامها[83].

إلغاء الإيداع في المؤسسات

80- في إطار الصندوق الاجتماعي الأوروبي، يجري تنفيذ عدد من المشاريع في إطار عملية "دعم إلغاء إيداع الأشخاص ذوي الإعاقة في المؤسسات وتحويل دور الرعاية الاجتماعية المخصصة لهم – المرحلة 1" (135 000,00 كونا كرواتية)، ووُجهت الدعوة إلى 18 مؤسسة تقدم الخدمات للأشخاص ذوي الإعاقة من أجل إبداء مقترحاتها في هذا الصدد[84]. ويجري تنفيذ خمسة مشاريع تبلغ قيمتها 55,96 مليون كونا كرواتية، ثلاثة منها موجهة أيضاً إلى الأطفال الذين يعانون من صعوبات في النمو[85].

رعاية ضحايا الألغام الأرضية

81- تنظَّم حملات إعلامية للتثقيف بشأن أخطار الألغام الأرضية بغية الحد من مخاطر الإصابات، مما أسهم في حدوث انخفاض كبير في عدد ضحايا الألغام الأرضية. وتُدرج التدابير المتناسبة مع الالتزامات المنصوص عليها في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في إطار قانوني أوسع وخطط وطنية خاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة. وتُستكمل الجهود المؤسسية بأنشطة منظمات المجتمع المدني التي تقدم الدعم لضحايا الألغام الأرضية من خلال مشاريع نفسية – اجتماعية واقتصادية[86].

المثليات والمثليون ومزدوجو الميل الجنسي ومغايرو الهوية الجنسانية[87]

خطة العمل الرامية إلى تنفيذ الخطة الوطنية لمكافحة التمييز للفترة 2017–2019

82- تحدد هذه الخطة عدداً من الأنشطة الرامية إلى منع التمييز ومكافحته على أساس ما حدده قانون مناهضة التمييز. ويشمل ذلك حظر التمييز على أساس الميل الجنسي.

التدريب

83- فيما يتعلق بالأحكام الجنائية المتعلقة بالجرائم بدافع الكراهية وخطاب الكراهية، يولى اهتمام خاص لحماية المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وأفراد الأقليات القومية، من خلال تنظيم حلقات دراسية للقضاة والمحامين والمدعين العامين وضباط الشرطة وممثلي منظمات المجتمع المدني.

التوصية 5–111

84- لم تقبل جمهورية كرواتيا التوصية المتعلقة بضباط الشرطة وإساءة معاملة المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية[88].

الاتجار بالبشر[89]

الوثائق

85- تهدف الوثائق الاستراتيجية الجديدة إلى منع الاتجار بالبشر والكشف المبكر عن ضحاياه، ولا سيما الأطفال[90].

التدريب

86- يجري تنفيذ ما يلي: برنامج لتثقيف ضباط الشرطة بشأن قضايا الاتجار بالبشر من ناحية العدالة الجنائية؛ ودورات تدريبية للتطوير المهني والتخصص لفائدة ضباط الشرطة؛ ودورات تدريبية في مجال مكافحة الاتجار بالبشر وتهريبهم لفائدة ضباط شرطة الحدود وشرطة التدخل؛ والدراسات العليا المتخصصة في حقل التحقيقات الجنائية في كلية الشرطة[91]. وفي عامي 2018 و2019، عُقدت حلقتا عمل بشأن مكافحة الاتجار بالبشر لفائدة القضاة والمدعين العامين وضباط الشرطة ومسؤولي الشرطة.

الأنشطة

87- تتضمن الخطة الوطنية تدابير لمنع الاتجار بالبشر وكشف مرتكبيه ومحاكمتهم ومعاقبتهم، وتدابير ترمي إلى مساعدة الضحايا وحمايتهم[92]. ويعقد الفريق العامل التابع للجنة الوطنية اجتماعات شهرية منتظمة لتنسيق الأنشطة فيما يتعلق بكل حالة من حالات تحديد هوية الضحايا ولتقديم المساعدة والحماية. ومن أجل تحديد هوية مرتكبي جريمة الاتجار بالبشر على نحو أفضل، تتعاون مكاتب المدعي العام مع وزارة الداخلية. ويؤدي استخدام الأساليب المتقدمة للكشف عن هذه الجرائم، بما في ذلك التحقيقات المالية، إلى تحسين الكفاءة.

النساء والأطفال

88- من أجل منع ومكافحة الاتجار بالبشر، ولا سيما النساء والأطفال، يتخذ ضباط شرطة الأحداث وضباط الشرطة المتخصصون في مكافحة الاتجار بالبشر إجراءات منسقة[93]. وتكتسي جميع الإجراءات المتعلقة بالاشتباه في إساءة معاملة الأطفال طابعاً استعجالياً وتنفذ وفقاً لمبادئ مصلحة الطفل الفضلى[94].

89- وحُددت أساليب عمل جديدة، لا سيما فيما يتعلق بالاتجار بالأطفال[95].

التمويل

90- يموَّل المركزان الوطنيان لإيواء ضحايا الاتجار بالبشر (واحد للأطفال والآخر للبالغين) من ميزانية الدولة، وتديرهما منظمات المجتمع المدني التي تعد خطة فردية خاصة بكل ضحية. وتُزاد كل عام الموارد المخصصة للمساعدة القانونية المجانية[96]. وفي عامي 2018 و2019، موّلت وزارة الديمغرافيا والأسرة والشباب والسياسة الاجتماعية ستة مشاريع ترمي إلى تنظيم حملة لتوعية الجمهور بشأن الاتجار بالبشر. ورُصد مبلغ 000,00 420 كونا كرواتية من إيرادات ألعاب اليانصيب.

الأقليات القومية[97]

الإطار التشريعي لحماية حقوق الأقليات القومية

91- يتماشى التشريع مع الاتفاقات الدولية. ويكفل القانون الدستوري بشأن حقوق الأقليات القومية وأنظمة أخرى لأفراد الأقليات القومية ممارسة حقوقهم الخاصة في مجالات التعليم، والاستقلال الثقافي، والحريات الدينية، والتوظيف في الإدارة الحكومية والمحلية، والتمثيل في الهيئات التمثيلية والتنفيذية على الصعيدين الوطني والمحلي، والتمثيل في وسائل الإعلام[98].

رفع مستوى الوعي

92- تنظم الحكومة، بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني، حلقات دراسية واجتماعات للتوعية بدور وسائل الإعلام في مكافحة الصور النمطية وخطاب الكراهية في وسائل الإعلام وتعزيز هذا الدور، وإذكاء الوعي بالتمييز وعدم احترام حقوق أفراد الأقليات القومية[99].

التمييز

93- يجري تنفيذ عدد من التدابير بغية تعزيز التسامح ومكافحة التمييز، وخاصة التمييز على أساس الأصل الإثني، بما في ذلك تدريب موظفي الهيئات الإدارية الحكومية. ومن أجل زيادة تحسين حقوق الأقليات القومية، اعتمدت الحكومة برامج تشغيلية للأقليات القومية للفترة 2017-2020[100]. وخصصت أنشطة محددة للأقليات القومية[101].

التمثيل وعملية صنع القرار

94- يكفل القانون المتعلق بانتخاب نواب البرلمان الكرواتي لأفراد الأقليات القومية الحق في انتخاب ثمانية نواب يمثلونهم في البرلمان يُنتخبون في دائرة انتخابية خاصة تتألف من إقليم جمهورية كرواتيا[102]. ويُنتخب النواب عن طريق الانتخاب الفردي، والنائب الفائز هو المرشح الذي يحصل على أكبر عدد من الأصوات المدلى بها[103]. كما يُكفل لأفراد الأقليات القومية ما يلي: '1' الحق في التمثيل في الهيئات المنتَخبة لوحدات الحكم الذاتي المحلية والإقليمية؛ '2' التمثيل في الهيئات التنفيذية

لهذه الوحدات؛ '3' انتخاب مجالس وممثلي الأقليات القومية في وحدات الحكم الذاتي المحلية والإقليمية وفقاً لقانون انتخاب مجالس وممثلي الأقليات القومية (2019)، الذي ينظم هذه الانتخابات بطريقة شاملة.

95- ووفقاً لمدونة الممارسات المتعلقة بالتشاور مع الجمهور المعني بشأن إجراءات تبني القوانين وغيرها من الأنظمة واللوائح، يشارك أفراد الأقليات القومية بنشاط في هذه العملية (وهو التزام يقع على عاتق الهيئات الإدارية الحكومية).

96- وتعمل البوابة المركزية الحكومية منذ عام 2014، وتتيح للمواطنين، وبالتالي لأفراد الأقليات القومية، إمكانية الحصول على جميع الخدمات العامة[104].

المساواة في استخدام اللغات والحروف

97- كرواتيا طرف في الصكوك الدولية الرئيسية التي تنظم حق الأقليات في استخدام لغاتها وحروفها (الاتفاقية الإطارية لحماية الأقليات القومية، والميثاق الأوروبي للغات الإقليمية أو لغات الأقليات) وهي ملزمة بتقديم تقارير بموجب هذه الصكوك. ويكفل الدستور الكرواتي لأفراد جميع الأقليات القومية حرية استخدام لغتهم وحروفهم. وهذه الحقوق محددة أيضاً في القانون الدستوري بشأن حقوق الأقليات القومية وقانون التعليم بلغات الأقليات القومية وحروفها[105].

98- وفي عام 2015، اعتمد مجلس مدينة فوكوفار القرار النظامي المعدِّل للنظام الأساسي لمدينة فوكوفار والقرار النظامي المتعلق بالمساواة في الاستخدام الرسمي للغة الأقلية القومية الصربية وحروفها. وفي عام 2016، قدمت اللجنة البرلمانية المعنية بحقوق الإنسان وحقوق الأقليات القومية إلى المحكمة الدستورية لجمهورية كرواتيا طلباً للبت في مدى توافق بعض أحكام هذه القرارات النظامية مع الدستور والقانون. ورفضت المحكمة الدستورية، بموجب قرارها الصادر في 2 يوليو 2019، طلب البت في مدى توافق بعض أحكام القرار النظامي المعدِّل للنظام الأساسي لمدينة فوكوفار مع الدستور والقانون، في حين ألغت بعض أحكام القرار النظامي المتعلق بالمساواة في الاستخدام الرسمي للغة الأقلية القومية الصربية وحروفها.

تعزيز حقوق جماعة الروما

99- يشير تحليل تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لإدماج الروما إلى إحراز تقدم مستمر في إدماج الروما في المجتمع[106]. وفي عام 2018، نُفِّذ مشروع "جمع البيانات الأساسية ورصدها من أجل التنفيذ الفعّال للاستراتيجية الوطنية لإدماج الروما"، الذي يحدد القيم الأولية لقياس تأثيرات هذه الاستراتيجية على جميع المستويات، واحتياجات مجتمعات الروما، والعقبات التي تعيق إدماجها[107]. ووُزعت النتائج على العديد من الجهات، وهي تشكل أساساً لإجراء مزيد من التحليل من قبل الخبراء[108].

توفير التعليم للروما

100- يُشترك في تمويل ما يلي: برامج التعليم قبل المدرسي واليوم المدرسي الممتد؛ مدارس الحضانة (حصة الوالدين)، والرحلات المدرسية والأنشطة الخارجة عن المنهج، والحصص الدراسية باللغة الكرواتية، والمنح الدراسية للتلاميذ والطلاب، والإقامة في مهاجع التلاميذ/الطلاب، وبرامج محو الأمية والتأهيل للكبار.

101- وأُعد اقتراح بشأن المنهج الدراسي الوطني لمادة لغة أقلية الروما القومية وثقافتها، يضم وحدات تشمل على نحو متكافئ طائفتي الروما والبوياش (وفقاً للنموذج جيم)[109].

منح الجنسية للروما

102- تخضع طلبات الروما للحصول على الجنسية الكرواتية لمعالجة فورية، ويُحتفظ بسجلات منفصلة. وتُمنح الجنسية أيضاً لأفراد الروما الذين ليست لديهم جنسية معروفة أو محددة، إذا استوفوا الشروط المنصوص عليها في المادتين 8 و9 من قانون الجنسية الكرواتي[110] (ترد الإحصاءات ذات الصلة في الحاشية[111]).

103- ووفقاً لبحث أجرته مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين في عام 2018، فإن عدد الروما عديمي الجنسية أو المعرضين لخطر انعدام الجنسية قليل نسبياً (تتراوح التقديرات الأخرى بين 500 و3 000 شخص).

التشغيل

104- وفقاً للمادة 22 من القانون الدستوري بشأن حقوق الأقليات القومية، يحق لأفراد الأقليات القومية أن يعلنوا، أثناء إجراءات التوظيف في الهيئات الإدارية الحكومية والمحلية والهيئات القضائية، انتماءهم إلى أقلية قومية والمطالبة بحق الأفضلية على المرشحين الآخرين بموجب نفس الشروط[112].

مكافحة الفقر

105- ينظم هذا المجالَ قانونُ الرعاية الاجتماعية، وقانون الأسرة، واستراتيجية مكافحة الفقر والإقصاء الاجتماعي لجمهورية كرواتيا للفترة 2014-2020، التي ترصد أسباب الفقر والإقصاء الاجتماعي وتقدم إسقاطات لاتخاذ مزيد من الإجراءات.

106- وفيما يتعلق بمكافحة الفقر، ينص قانون الرعاية الاجتماعية على الحد الأدنى المضمون للعلاوة، وبدل السكن، وبدل التدفئة، والمساعدة المنزلية وتنظيم الغذاء في منزل المستفيد[113].

107- وأصدر صندوق المعونة الأوروبية لأشد الفئات حرماناً، في إطار "البرنامج التشغيلي للمساعدة الغذائية و/أو المادية الأساسية للفترة 2014-2020 الرامي إلى التصدي للحرمان المادي والغذائي"، خمس دعوات لتقديم مقترحات - تتعلق ثلاث منها بالتمويل المشترك للوجبات المدرسية واثنتان بالتخفيف من أسوأ أشكال الفقر عن طريق تقديم المساعدة غير المالية لأشد الأشخاص حرماناً (المساعدة الغذائية و/أو المادية الأساسية)[114].

108- وتمول وزارة الديمغرافيا والأسرة والشباب والسياسة الاجتماعية، في إطار الدعوة إلى مشاريع لفائدة الفئات الضعيفة للفترة 2018-2019، سبعة مشاريع ترمي إلى الحد من الإقصاء الاجتماعي للروما (بمبلغ قدره 1 441 000,00 كونا كرواتية مرصود من عائدات ألعاب اليانصيب).

مياه الشرب

109- ينظم قانون المياه وقانون المياه المخصصة للاستهلاك البشري الحق في الحصول على مياه الشرب المأمونة[115].

اللاجئون والعائدون[116]

العائدون

110- في 7 تشرين الثاني/نوفمبر 2019، بلغ عدد الأشخاص المسجلين بوصفهم مشردين أو عائدين أو لاجئين 37 شخصاً (25 مشرداً و8 لاجئين و4 عائدين)[117].

أصحاب حق الحيازة السابقون

111- نُفذت بالكامل خطة العمل من أجل التعجيل بتنفيذ الرعاية السكنية للاجئين داخل وخارج المناطق التي تحظى باهتمام خاص من الدولة - هؤلاء اللاجئون هم أصحاب حق حيازة سابقون يرغبون في العودة، وأغلبهم من أفراد الأقلية القومية الصربية. ووفقاً للمعايير المحددة للفترة 2007-2009 (المنقحة في عام 2010)، حصلت على السكن 915 4 أسرة من أصحاب حق الحيازة السابقين في المناطق المتأثرة مباشرة بالحرب، وكذلك خارج هذه المناطق[118]. وفي عام 2015، عندما قررت الهيئات الإدارية الحكومية البت في الإجراءات في المرحلة الابتدائية، قُدِّم 033 3 طلباً. وقد بُت في معظم هذه الطلبات بحلول تشرين الثاني/نوفمبر 2019، ولم يُبت بعد في 85 طلباً[119].

البرنامج الإقليمي للإسكان

112- تشارك كرواتيا بنشاط في العملية الإقليمية الرامية إلى تسوية مسألة اللاجئين[120]. ويجري تنفيذ سبعة مشاريع فرعية في إطار برنامج الإسكان الإقليمي، ستوفر حلولاً إسكانية لما مجموعه 349 أسرة. وبحلول منتصف عام 2019، شُيدت وحدات سكنية لما مجموعه 302 أسرة. وسيستمر تنفيذ البرنامج حتى منتصف عام 2021، واعتُمد مشروعان جديدان سيوفران السكن لعدد إضافي من الأسر يبلغ 63 أسرة. ويجري تنفيذ مشروع "كرواتيا" 7 المتمثل في بناء مبنى سكني لفائدة 21 أسرة في فوكوفار، بينما مشروعا "كرواتيا 8 المتعلق بتجديد أو إعادة بناء أو بناء 25 منزلاً عائلياً" و"كرواتيا 9 المتعلق باقتناء 38 شقة" هما في طور الموافقة عليهما من جانب الحكومة.

البرنامج الوطني للإسكان

113- ينفَّذ هذا البرنامج وفقاً لنماذج مختلفة[121]. فمن خلال برنامج تجديد المنازل العائلية والشقق المتضررة من الحرب، خضع 768 150 منزلاً عائلياً و658 7 شقة للتجديد. ويشمل نموذج الرعاية السكنية عن طريق التبرع بمواد البناء 239 12 مستفيداً. ودخل القانون الجديد المتعلق بالرعاية السكنية في المناطق المدعومة (2019) حيز النفاذ، ويهدف إلى المساهمة في النمو الاقتصادي وعودة السكان وبقائهم في المناطق المدعومة والمناطق التي تحظى باهتمام خاص من جانب الدولة.

114- واستُثمر مبلغ 833,5 مليون كونا كرواتية في التنمية الإقليمية في عامي 2017 و2018، وتعزز القوانين الجديدة[122] التنمية الإقليمية المتوازنة، وخُصص مبلغ إضافي قدره 434 مليوناً لصندوق التنمية الإقليمية في عام 2019، حيث سيكون المبلغ المستثمر خلال هذه السنوات الثلاث أعلى من المبلغ المستثمر في الفترة 2012-2015 بمقدار ستة أضعاف.

إعادة الممتلكات

115- من أجل إيواء المشردين واللاجئين، استُخدمت مباني خاصة مهجورة وأعيدت بعد ذلك إلى أصحابها[123].

116- ويضطلع المكتب المركزي الحكومي لإعادة الإعمار والرعاية السكنية بالأنشطة المتصلة بالدعاوى القضائية المرفوعة ضد جمهورية كرواتيا، والدعاوى غير الإدارية الأخرى المتعلقة بإعادة الممتلكات الخاصة[124]. وقد اتخذ المكتب جميع التدابير لضمان تزويد الأشخاص الذين يحق لهم الحصول على الرعاية السكنية بوحدات سكنية بديلة مناسبة، وشرع في إجراءات الإخلاء ضد من يستخدمون المساكن بغير وجه حق ويرفضون إخلاء الممتلكات الخاصة لأشخاص آخرين. وفي

الفترة 2015–2019، أعيدت 47 وحدة سكنية خاصة لمالكيها، وستشمل عملية الإعادة الوحدات المتبقية البالغ عددها 17 وحدة سكنية[125].

ما يسمى "المعاشات التقاعدية المستحقة وغير المدفوعة"

117- لقد صدرت الأحكام اللازمة (المحكمة الدستورية لجمهورية كرواتيا، ومنظمة العمل الدولية، والمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان) التي قضت بأن جمهورية كرواتيا غير ملزمة بدفع هذه المعاشات التقاعدية للأشخاص الذين فروا من المناطق المحتلة لجمهورية كرواتيا إلى جمهورية صربيا خلال حرب الاستقلال. وتتمثل الشكوى الأساسية في أن المعاشات التقاعدية هي حق فردي وليست حقاً جماعياً. ومع ذلك، وبغض النظر عن هذه الأحكام، يجوز لأي شخص يعتبر نفسه طرفاً متضرراً (بمن في ذلك مواطنو البوسنة والهرسك)، أن يرفع، بصفته الشخصية، دعوى أمام السلطة المختصة في جمهورية كرواتيا.

المهاجرون وملتمسو الحماية الدولية والأشخاص الذين مُنحوا الحماية الدولية[126]

حماية حقوق المهاجرين

118- لقد مكنت التعديلات التي أُدخلت على قانون الأجانب (2018) من تحقيق قدر أكبر من الامتثال للأمر التوجيهي المتعلق بالعودة 2008/115/EC، والتي تقوم وزارة الداخلية على أساسها، بالتعاون مع المركز القانوني الكرواتي، برصد عمليات العودة القسرية. وأصبح المرسوم المتعلق بالمساعدة القانونية المجانية في عملية العودة سارياً في 1 كانون الثاني/يناير 2019، وينص على الالتزام بإصدار دعوة مفتوحة للمرشحين المهتمين بتقديم المساعدة القانونية.

منح الحماية الدولية

119- يحدد القانون المتعلق بالحماية الدولية والمؤقتة والبروتوكول المتعلق بمعاملة الأطفال غير المصحوبين (2018) على إجراءات منح الحماية الدولية. ويسبق إجراءَ الحماية الدولية إجراءُ دبلن، الذي تنظمه لائحة دبلن الثالثة للاتحاد الأوروبي والذي يحدد الآجال الزمنية للإجراءات وسبل الانتصاف القانوني. ومن أجل زيادة كفاءة إجراءات الحماية الدولية، يقدَّم التدريب المستمر وفقاً للمنهج التدريبي للمكتب الأوروبي لدعم اللجوء (الذي يوجد مقره في مالطة) إما على الإنترنت أو في حلقات دراسية تعقد في مالطة. وعدد الموظفين في هذا المجال آخذ في الازدياد بسبب زيادة عبء العمل. وسُجلت زيادة في عدد ملتمسي الحماية الدولية وعدد القرارات المتخذة بشأن منح الحماية الدولية.[127]

الإقامة المؤقتة لأسباب إنسانية

120- ينظمها قانون الأجانب، الذي يتماشى مع الأمر التوجيهي لمجلس الاتحاد الأوروبي 2004/81/EC (2004) بشأن تصريح الإقامة الصادر لرعايا البلدان الثالثة الذين وقعوا ضحية للاتجار بالبشر أو خضعوا لإجراء من أجل تيسير الهجرة غير الشرعية، والذين يتعاونون مع السلطات المختصة[128].

الإدماج

121- وفقاً لأحكام القانون المتعلق بالحماية الدولية والمؤقتة، يتمتع الأشخاص الذين مُنحوا الحماية الدولية في جمهورية كرواتيا بالحق في الإدماج، أي الإدماج الاجتماعي[129].

122- وتشارك كرواتيا بنشاط في الخطة الأوروبية لإعادة توطين اللاجئين على أساس الصكوك الأوروبية والدولية، وحتى الآن أعيد توطين 250 مواطناً سورياً قادمين من تركيا ومنحوا حق اللجوء، وبالتالي استوفت جمهورية كرواتيا الحصة المنصوص عليها في القرارات الحكومية للفترة 2015-2017[130].

123- وخلال عامي 2017 و2018، نُفذ مشروع "دعم إدماج رعايا البلدان الثالثة الذين يحتاجون إلى حماية دولية" بهدف زيادة الوعي وتعزيز قدرات نظام الإدماج[131]. وبناء على القرارات المتعلقة بالحق في السكن، حصل الأشخاص الذين مُنحوا الحماية الدولية على سكن مجاني لمدة سنتين في شقق أعيد بناؤها حديثاً (51 شخصاً) وشقق مستأجرة مملوكة للدولة (132 شخصاً). ومن مجموع 64 شقة مملوكة للدولة أعيد بناؤها وتجهيزها، استؤجرت 29 شقة لفائدة 107 أشخاص مُنحوا الحماية الدولية. وسيستمر هؤلاء الأشخاص في الحصول على شقق بناء على القرارات التي لا تزال تصدر بشأن الحق في السكن. وفي الوقت الراهن، هناك 104 شقق مستأجرة في السوق الحرة لفائدة 230 شخصاً في إطار عقود للإيجار.

124- وفي يوليو 2018، اعتُمد مشروع "إدماج ملتمسي اللجوء والأجانب الخاضعين للحماية الثانوية في المجتمع والنظام التعليمي الكرواتيين وإعدادهم للاندماج في سوق العمل"، بغية ضمان الشروط المسبقة لإدماج ملتمسي اللجوء والأجانب الخاضعين للحماية الثانوية في المجتمع عن طريق زيادة مستوى الإلمام باللغة والتاريخ والثقافة الكرواتية، وترجمة الشهادات المدرسية والجامعية التي تمكنهم من الاندماج، ومواصلة تعليمهم و/أو تدريبهم المهني لضمان اندماجهم في سوق العمل (560,000 يورو؛ منها 420,000 يورو مقدمة من صندوق الاتحاد الأوروبي للجوء والهجرة والإدماج). ويحق للأشخاص الذين يُمنحون الحماية الدولية الحصول على التعليم الابتدائي والثانوي والعالي بنفس الشروط المكفولة للمواطنين الكرواتيين وفقاً لأحكام خاصة[132].

125- واعتُمدت خطة العمل المتعلقة بإدماج الأشخاص الذين مُنحوا الحماية الدولية للفترة 2017-2019، التي تحدد المجالات الاستراتيجية وتدابير إدماج الأجانب في المجتمع[133].

الأطفال غير المصحوبين

126- فور علم الشرطة بوجود طفل غير مصحوب بذويه، تعين الهيئةُ المختصة بقضايا الرعاية الاجتماعية وصياً خاصاً من أجل حماية حقوق الطفل وممتلكاته ومصالحه الشخصية[134].

127- ويوضع الأطفال غير المصحوبين بذويهم في بيئة ملائمة[135]، ويحق لهم الحصول على التعليم بنفس الشروط المكفولة للمواطنين الكرواتيين وعلى فصول إضافية باللغة الكرواتية وعلى الرعاية الصحية المناسبة. وفي إطار إجراء دبلن، يُجمع شمل الطفل غير المصحوب مع أسرته التي تعيش داخل أقاليم الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، مع مراعاة مصلحة الطفل الفضلى. وينص البروتوكول المتعلق بمعاملة الأطفال غير المصحوبين بذويهم (2018) على إجراء موحد، ويحدد التزامات الجهات الفاعلة، وينص على توفير خدمات رعاية صحية جيدة، وتعاون أقوى من جانب السلطات المختصة.

جرائم الحرب والمفقودون[136]

الإطار القانوني

128- يجرِّم القانون الجنائي الإبادة الجماعية، والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية، وجرائم الحرب، والتحريض العلني على العنف والكراهية، ويفرض عقوبة بالسجن لمدة لا تتجاوز ثلاث سنوات على كل من يوافق على جرائم الإبادة الجماعية أو جرائم العدوان أو الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية أو جرائم الحرب أو ينكرها أو يقلل من شأنها بشكل صارخ. ويعاقَب أيضاً كل من يحاول ارتكاب أي من هذه الجرائم، وهي لا تخضع للتقادم. ويحدد القانون المتعلق بتنفيذ النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية ومحاكمة مرتكبي الجرائم التي يحظرها قانون النزاعات المسلحة الدولي والقانون الدولي الإنساني قائمة شاملة بالمحاكم المختصة بالإجراءات الجنائية المتعلقة بالجرائم المشمولة بهذا القانون. وتبت أربع محاكم متخصصة (أوسييك، وريبكا، وسبليت، وزغرب) في قضايا جرائم الحرب، وتسهم بخبرتها في إجراء محاكمات جيدة. ونهج مكتب المدعي العام للجمهورية ووزارة الداخلية تخصصاً مماثلاً، حيث أحدثا إدارات متخصصة لديها مقرات تتبع التوزيع الجغرافي للمحاكم المتخصصة الأربع.

الإجراءات المتبعة في قضايا جرائم الحرب

129- تقام هذه الإجراءات وفقاً للمعايير التشريعية. كما يَكفل الحيادَ تخصصُ ضباط الشرطة والمحاكم والمدعين العامين. ومن أجل ضمان إجراءات موحدة في القضايا، زود مكتب المدعي العام للجمهورية المدعين العامين بالمبادئ التوجيهية المتعلقة بوضع المعايير، واستُحدث التطبيق الموحد لمعايير محاكمة مجرمي الحرب[137].

آلية حماية الشهود

130- تنفَّذ هذه الآلية وفقاً للمعايير الدولية في جميع المحاكم المتخصصة في جرائم الحرب، وكذلك في المحاكم الأخرى التي لديها إدارات خاصة لدعم الشهود. وتعززت مسألة حماية الشهود من خلال إدراج أحكام الأوامر التوجيهية للاتحاد الأوروبي في قانون الإجراءات الجنائية.

دعم الضحايا والشهود

131- اعتُمدت الاستراتيجية الوطنية لتطوير نظام دعم الضحايا والشهود للفترة 2016-2020، وأيضاً خطة العمل الرامية إلى التعزيز المنهجي لنظام الدعم وإنشاء خدمات دعم جديدة. وأُنشئت في وزارة العدل دائرة دعم الضحايا والشهود، التي تقدم أشكالاً للمساعدة المباشرة[138]. وفي سبع محاكم مقاطعات، بما في ذلك المحاكم الأربع المتخصصة في جرائم الحرب، أنشئت إدارات لدعم الضحايا/الشهود[139]. وتمول وزارة العدل منظمات المجتمع المدني التي تقدم الدعم في المقاطعات التي لم تُنشأ فيها إدارات الدعم. وفي عام 2014، أصدر مكتب المدعي العام للجمهورية تعليمات إلزامية إلى جميع المدعين العامين بشأن حق ضحايا الجرائم في الحصول على خدمات دعم الشهود. *(انظر الفقرة 26. مفهوم التقييم الفردي للضحية).*

132- ومن المقرر أن ينفَّذ في الفترة 2018-2020 مشروع "شبكات الدعم والتعاون من أجل ضحايا الجرائم والشهود عليها"، الذي يشمل 10 منظمات من المجتمع المدني من 13 مقاطعة (المرافقة إلى المحاكم، والمناوبة في مكاتب الاستعلامات في المحاكم، وتقديم المشورة الهاتفية خلال أيام العمل).

133- وسيموِّل مشروع وزارة العدل المسمى "تحسين نوعية السلطة القضائية من خلال بناء قدرات نظام السجون والإفراج المشروط ونظام دعم الضحايا/الشهود" الأنشطة الرامية إلى تحسين مهارات وكفاءات موظفي نظام السجون والإفراج المشروط وتعزيز نظام دعم الضحايا/الشهود (9 172 920,00 كونا كرواتية). ويموَّل هذا المشروع من موارد الصندوق الاجتماعي الأوروبي والبرنامج التنفيذي المعنون "الموارد البشرية الفعالة للفترة 2014-2020".

حماية الشهود

134- يحدد قانون الإجراءات الجنائية مفهوم ومعاملة الشاهد المعرض للخطر (حيث يكون من المحتمل أن يُعرِّض الشاهد نفسه أو شخصاً قريباً منه لخطر جسيم على حياته أو صحته أو سلامته البدنية أو حريته أو ممتلكاته بدرجة كبيرة من خلال الإدلاء بشهادته أو الإجابة على سؤال معين) الذي قد يرفض الكشف عن معلومات أو الإجابة على أسئلة معينة أو الإدلاء بشهادته كلية إلى أن يحصل على الحماية، وهي طريقة خاصة للاستجواب والمشاركة في الإجراءات[140]. كما يجب على المحكمة وغيرها من الهيئات الحكومية أن تمنع أي انتهاك للحقوق التي يتمتع بها المشاركون في الإجراءات، وبالتالي تصدر المحكمة أمراً يحرم طرفاً أو محامي دفاع أو طرفاً متضرراً أو وكيلاً أو ممثلاً قانونياً من الحق في القيام بعمل من الواضح أنه يسيء إلى حق يكفله قانون الإجراءات الجنائية.

135- ويجري **التدريب** باستمرار[141].

التعاون الإقليمي

136- لما كان التعاون الإقليمي عنصراً رئيسياً في محاكمة مرتكبي جرائم الحرب، فقد اضطلعت كرواتيا بأنشطة بغية تحسينه. ويتواصل التعاون الإقليمي في قضايا جرائم الحرب على أساس الاتفاقات المبرمة بين مكاتب المدعين العامين للبلدان المجاورة، في حين تستمر مكاتب المدعين العامين في المقاطعات في تبادل البيانات اللازمة للمحاكمة. كما يواصل مكتب المدعي العام للجمهورية البحث في قواعد بيانات المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين بغرض استخدامها في قضايا جرائم الحرب المحلية.

العنف الجنسي

137- يشمل القانون المتعلق بحقوق ضحايا العنف الجنسي أثناء العدوان العسكري على جمهورية كرواتيا في حرب الاستقلال أيضاً ضحايا المخيمات والسجون الواقعة في البلدان المجاورة التي وُضع فيها أشخاص من إقليم جمهورية كرواتيا، وينص على الالتزام بالإبلاغ عن أي معلومات تتعلق بالعنف الجنسي[142]. وفي إطار "البرنامج الوطني لتقديم المساعدة النفسية والاجتماعية والرعاية الصحية إلى قدامى المحاربين وضحايا حرب الاستقلال والحرب العالمية الثانية والعائدين من بعثات حفظ السلام"، وُضعت أنشطة لتقديم المساعدة النفسية الاجتماعية وغيرها من أشكال المساعدة لضحايا العنف الجنسي بهدف تحسين نوعية حياة المستفيدين وأفراد أسرهم وإعادة دمجهم في المجتمع. وتقدَّم المساعدة في المركز الوطني لعلاج الصدمات النفسية، وثلاثة مراكز إقليمية لعلاج الصدمات النفسية، والمراكز المحلية للمساعدة النفسية الاجتماعية[143].

التربية المدنية

138- تُدرَّس التربية المدنية بوصفها مادة إلزامية مشتركة بين المناهج الدراسية في المدارس الابتدائية والثانوية، وبوصفها مادة اختيارية في الصف الثامن في 35 مدرسة ابتدائية. وفي المدارس الثانوية، تُدرَّس

مادة السياسة والاقتصاد على أساس إلزامي (سنة واحدة، حصتان في الأسبوع) وتتناول موضوعي حقوق الإنسان والديمقراطية[144].

الأنشطة المتعلقة بالأشخاص المفقودين

139- تجمع مديرية الأشخاص المحتجزين والمفقودين التابعة لوزارة المحاربين القدماء الكرواتيين معلومات عن الأشخاص المفقودين، بغض النظر عن أصلهم. وما فتئ النموذج الكرواتي للبحث عن المفقودين يخضع لتحسن مستمر، لا سيما عن طريق اعتماد تكنولوجيات جديدة للبحث عن المقابر المخفية (مثل الرادارات الجيولوجية، وأجهزة الكشف البيولوجية – كلاب البحث عن الجثث والطائرات المسيرة من دون طيار). وقد عُثر على ما يلي: مقابر جماعية تعود للفترة 1991–1992، وأكثر من 300 1 قبر فردي و30 مقبرة تطهيرية تعود لعام 1995، استُخرجت منها 170 5 ضحية وحُددت هوية 297 4 ضحية. ولا يزال 872 1 شخصاً في عداد المفقودين، معظمهم من المدافعين والمدنيين الكرواتيين الذين اختُطفوا في الفترة 1991–1992 (129 1 شخصاً). ويكمن التحدي في تحديد هوية 873 جثماناً (مدفونة بشكل لائق في "مواقع تذكارية") خضعت للتشخيص باستخدام طرق الطب الشرعي والحمض النووي التقليدية، ولكنها لم تتطابق مع عينات الدم المأخوذة من أفراد الأسرة. وتتواصل الحملات الرامية إلى جمع المعلومات عن الأشخاص المفقودين، وتشجيع الأسر على إعطاء عينات من الدم، وتحسين منهجية تشخيص الجثامين وتحديد هويتها.

التعاون الثنائي

140- في عام 2017، أُبرمت اتفاقات مع البوسنة والهرسك والجبل الأسود، ووقع تبادل طلبات البحث عن المفقودين، وحُددت أساليب التعاون. بيد أنه لا يمكن إحراز تقدم في تحديد مصير المفقودين ما لم تبدأ صربيا في التعاون الكامل على أساس الطلبات الذي قدمتها كرواتيا منذ عام 1995 للحصول على معلومات عن المقابر، والوصول إلى المحفوظات العسكرية، وإعادة الوثائق التي أُخذت من مستشفى فوكوفار ومستودع بوروفو، فضلاً عن المصادر الأخرى ذات الصلة اللازمة لتحديد مصير المفقودين. وفي عام 2018، بادرت كرواتيا إلى تحسين الإطار القانوني المنظم للتعاون مع صربيا من أجل تسليط الضوء على مصير جميع المفقودين.

التعاون الدولي

141- اضطلعت كرواتيا، بالتعاون مع اللجنة الدولية المعنية بالمفقودين، بما يلي: '1' تنفيذ "المشروع المشترك لتحديد الحمض النووي" (سُويت 525 حالة)؛ '2' الانضمام إلى الاتفاق المتعلق بإنشاء قاعدة بيانات عن الحالات المفتوحة للمفقودين جراء النزاعات المسلحة في يوغوسلافيا السابقة (2017)؛ '3' التوقيع على الخطة الإطارية لمعالجة مسألة المفقودين جراء النزاعات في إقليم يوغوسلافيا السابقة (2018). وتشارك كرواتيا أيضاً في مشروع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المعنون " تعزيز التعاون الإقليمي في مجال محاكمة مرتكبي جرائم الحرب والبحث عن المفقودين" (2017–2019) الذي يهدف في المقام الأول إلى زيادة كفاءة التعاون بين مكاتب المدعين العامين في البلدان التي نشأت في إقليم يوغوسلافيا السابقة في مجال محاكمة مرتكبي جرائم الحرب وتعزيز القدرات اللازمة للبحث عن المفقودين. ومن أجل جمع المعلومات عن مواقع المقابر التي خلفتها حرب الاستقلال، وقعت وزارة المحاربين القدماء الكرواتيين واللجنة الدولية للصليب الأحمر في عام 2019 على مذكرة تفاهم بشأن نقل واستخدام المعلومات والوثائق المتعلقة بالمفقودين في حرب الاستقلال (1991–1995) المستقاة من المحفوظات الدولية.

Notes

[1] See the website: https://www.ohchr.org/EN/HRBodies/UPR/Pages/UPRImplementation.aspx. When assessing the efforts and systematic activities of the Government for efficient implementation of UPR recommendations, it is recommended to take MTR into account when examining this Report.

[2] This shows the interest of the Committee on Human and National Minority Rights of the Croatian Parliament which carefully monitors and examines reports to UN Treaty Bodies and alternative reports of the civil society, which was especially expressed with regard to UPR follow-ups in the stage of preparation of reports and in the stage of implementation of recommendations.

[3] The Protocol specifies the obligations of competent authorities involved in the identification and suppression of sexual violence and in the provision of help and protection to persons exposed to sexual violence and regulates the manner of their cooperation; the Protocol was printed in the Croatian and English language.

[4] The project has been conducted systematically in cooperation with CSOs, through trainings of experts and campaigns aimed at raising awareness of consequences of violence on individuals and the community.

[5] Within the framework of the project, prosecutors from the region regularly meet in order to improve the efficacy of their work and exchange information. In May 2019, the Regional Conference of War Crime Prosecutors was held in Belgrade.

[6] It also strengthens the activities and unambiguously stipulates the competences, which is important for relations with neighbouring countries. The Act represents a continuation of the dedication of the state to resolve all cases of missing persons.

[7] 99.1–99.19, 99.22–99.23, 99.41, 99.64–99.66.

[8] HRK 200,000.00 annually was provided for the implementation of the Convention in the first three years, and HRK 600,000.00 was provided for psychosocial treatment in criminal and misdemeanour proceedings, as well as additional HRK 400,000.00 for protective measure of mandatory psychosocial treatment and the security measure of mandatory psychosocial treatment. HRK 600,000.00 has been ensured for free legal aid in civil matters and for implementation of Article 57 of the Convention.

[9] The Dublin Regulation No 604/2013, the Regulation on the establishment of "Eurodac" No 603/2013, the Qualification Directive No 2011/95/EU, the Directive on the asylum procedure No 2013/32, the Directive laying down standards for the reception of applicants for international protection No 2013/33, the Directive on temporary protection No 2001/55/EC.

[10] See: document A/HRC/30/14/Add. 1.

[11] Text covering the period 2007–2019 (IX–XIV reports) is in its final stages of preparation; discussions with CSOs were conducted.

[12] See: document A/HRC/30/14/Add. 1.

[13] 99.24, 99.36–99.40, 99.42–45, 99.118, 99.122–5.123.

[14] The Programme is being prepared by a special working group within OHRRNM that follows recommendations from the Expert Analytical Report on the implementation of the previous Programme, recommendations of the Ombudswoman and other special ombudswomen and recommendations of international organisations in the field of human rights.

[15] In order to improve provision of primary healthcare services (healthcare centres and private medical practices operating as concessionaires) investments are made in equipment and infrastructure through the operative programme "Competitiveness and Cohesion 2014-2020" (85% EU; 15% counties). In undeveloped areas, HRK 186 million (ESF 85%; national co-funding 15%) were ensured for specialist offices of family/general medicine, paediatrics, gynaecology, radiology and emergency medicine.

[16] 99.55, 99.57, 99.73.

[17] In accordance with the Plan, training of employers and representatives of employees has been conducted about the Anti-discrimination Act and the Act on Gender Equality aimed at raising awareness on the responsibility of the employer for creating a working environment without discrimination and for the protection of the dignity of employees.

[18] 99.33–99.34, 99.76, 99.106, 99.102–99.103.

[19] In 2006, the SAORC issued a binding instruction on the procedure and records (later amended) which prescribes how to proceed in cases of hate crime, how to draft its factual and legal description and stressing the importance of its more severe penalisation.

[20] It is committed by whoever in print, through radio, television, computer system or network, at a public gathering or in some other way publicly incites to or makes available to the public tracts, pictures or other material instigating violence or hatred directed against a group of persons or a member of such a group on account of their race, religion, national or ethnic origin, language, descent, colour, gender, sexual orientation, gender identity, disability or any other characteristics, for which he shall be punished by imprisonment not exceeding three years. The same punishment

will be inflicted on whoever publicly approves of, denies or grossly trivialises the crimes of genocide, crimes of aggression, crimes against humanity or war crimes, directed against a group of persons or a member of such a group on account of their race, religion, national or ethnic origin, descent or colour, in a manner likely to incite to violence or hatred against such a group or a member of such a group.

[21] A statement obtained contrary to the prohibition may not be used as evidence in proceedings. Fair procedure is guaranteed, the defendant is entitled to have any charge against him decided on in accordance with the law, in a fair and public hearing held within a reasonable time, by an independent and impartial court established by law.

[22] In 2018, a round table was organised on reporting these crimes and an expert discussion was conducted on reasons for non-reporting and on incentive measures. In 2018, the International Human Rights Day and the 70th anniversary of the Universal Declaration of Human Rights were marked under the topic "Hate speech in public spaces". The MI, in cooperation with competent authorities, LRSGU, the academic and scientific community, CSOs, media, educational institutions and artists carries out the prevention programme "Together against hate speech". The topics of racism, xenophobia and hate speech form a part of the continuing education of the Education and Teacher Training Agency, and of programmes for professional training of nursery-school teachers, professional teaching assistants, teachers and headmasters. These topics are priority ones for grants to CSOs projects in the field of out-of-institutional upbringing and education of children and youth. Special attention is dedicated to activities related to the Paris Declaration and media literacy aimed at preventing radicalisation.

[23] 99.31, 99.78–99.80, 99.88, 99.94.

[24] A public official or other person who at the instigation of or with the consent or acquiescence of a public official or other person acting in an official capacity inflicts on another severe pain or suffering, whether physical or mental, for such purposes as obtaining from him or a third person information or a confession, punishing him for an act he or a third person has committed or is suspected of having committed, or intimidating or coercing him or a third person, or for any reason based on discrimination of any kind, shall be punished by imprisonment from one to ten years.

[25] Punishable procedures subjecting the prisoner to any form of torture, abuse or humiliation and medical or scientific experiments are forbidden. The victim has the right to compensation for damages, and victims of intentional criminal offences have the right to monetary compensation from the state budget under the Act on Monetary Compensation for Victims of Criminal Offences.

[26] Article 66, paragraph 1 of the Juvenile Courts Act: "When, pursuant to the CPA, requirements are met for imposing investigative imprisonment towards a minor, investigative imprisonment shall be applied only as a measure of last resort, in proportion to the seriousness of the offence and the expected sanction, its length shall be minimal and it shall be ordered only if its purpose cannot be achieved by the application of precautionary measures, measures of temporary accommodation or home detention. Execution of investigative imprisonment shall be monitored by specialised juvenile judges".

[27] The guardian has the duty to obtain from the family doctor the opinion on the ward's state of health, based on the opinion of a medical specialist, and submit a report on his/her work and on the condition of the ward's property. The social welfare centre must, every three years, assess whether the ward still needs to be protected by guardianship, and make a report to that effect.

[28] The social welfare centre must, at least once a year, reassess the facts that were decisive for rendering a decision on granting this right and, if the circumstances have changed, issue a new decision. Continuous work is being done on the transformation of social welfare homes and deinstitutionalisation, or replacing institutional accommodation and care with community-based care.

[29] 99.20–99.21, 99.25, 99.27, 99.30, 99.50–99.52, 99.58, 99.61, 99.82, 99.84, 99.86, 99.93, 99.96, 99.108–99.109.

[30] If a party, defence counsel, injured party, proxy or statutory representative by any of his acts evidently abuses a right provided for in the CPS, the court shall issue an order denying him the right to that act. The Act prescribes effective conduct of an investigation, deadlines for its completion and the possibility of extending them, and the control mechanism within the state attorney's office conducting the investigation.

[31] The right to access services providing support to victims of domestic violence, the right to efficient psychological and other professional assistance of an organisation or institution providing assistance to victims of domestic violence; the right to protection from intimidation and retaliation; the right to protection of the dignity of the victim when testifying as a witness; the right to be accompanied by a person enjoying his/her confidence when taking part in any acts, the right to be informed without unjustified delay, at his/her request, of the release of the defendant from custody or of the defendant having fled, and of the decisions on imposing protection measures and revoking precautionary measures determined for his/her protection having been repealed, or of the convicted person having been released from imprisonment; the right to the confidentiality of data

whose disclosure could jeopardize his/her security or the security of other persons to whom the Act applies; the right to demand that proceedings before the court be closed to the public, the right to be represented by another person authorised through power of attorney, the right to be informed, at his/her request, of the acts performed as a result of his/her complaint and of the outcome of the proceedings; the right to be interviewed without unjustified delay shortly after filing a complaint; the right to be interviewed in the proceedings before the court and the right to be further interviewed only to the extent necessary for the purposes of misdemeanour proceedings; the right to be interviewed at the police by a person of the same sex; the right to avoidance of contact with the offender before and during proceedings, unless misdemeanour proceedings require such contact; the right to temporary accommodation in an appropriate institution in accordance with a special law; the right to be provided with police protection, upon a court order, when collecting personal belongings upon leaving the common household.

[32] The objective of the Protocol is to ensure timely and efficient implementation of legislation on the protection of victims of domestic violence in accordance with powers of competent authorities, to advance cooperation and to have long-term influence on reduction of violent behaviour. It was drafted in cooperation with ministries and CSOs active in the field of domestic violence and is aligned with new legislative provisions. It prescribes that proceedings should be conducted with urgency, taking into account the rights of the victim and with particular sensibility for women, children, persons with disabilities and elderly persons as victims of domestic violence.

[33] The Ordinance on the method of collecting, processing and submitting statistical data and reports in the area covered by the scope of the Act on Protection against Domestic Violence, the Ordinance on the Enforcement of the Security Measure of Compulsory Psychosocial Treatment (an expert supervisory body has been established) and the Ordinance on Manner of Implementation of Protective Measures of Prohibition from Approaching, Harassing and Stalking a Victim of Domestic Violence and the Measure of Removal from the Shared Household.

[34] It covers seven strategic areas and its measures are based on articles of the Istanbul Convention. Competent authorities for the implementation of measures are state administration bodies, LRSGU and CSOs.

[35] Obligations from the Convention were anticipated by the Act on Protection against Domestic Violence and amendments to other laws (the Act on Gender Equality, the CPA and the CC), while respecting international recommendations and EU Directives.

[36] A procedure is then carried out in accordance with the Ordinance on making individual assessment of victims in order to take special protection measures and victims are given contact details of counsellors and CSOs providing support to victims and witnesses (available during the preliminary procedure and the criminal procedure). The application of protection measures and of the victim support system is supervised by a special working group at the national level, while at regional level coordinators in police administrations are in charge.

[37] Contact data on the websites of the Office for Victim and Witness Support in Courts, the National Call Centre for Victims of Criminal Offences and Misdemeanours, state administration bodies and CSOs operating in the territory of a particular police administration.

[38] In addition to those mentioned in the MTR, the following trainings were conducted: six basic courses for the needs of operative duty of police stations in cases of domestic violence (182 police officers and two members of the Military Police); and nine two-day workshops in 2018 and 2019 for police officers and judicial officials on the topic of "Domestic Violence" on solutions aimed at combating and preventing domestic violence, including the Istanbul Convention and EU Directives, and exercises on how the police, the SAORC and courts are to deal with cases of domestic violence (170 police officers and 121 judicial officials).

[39] "Living without violence", "Together against hate speech", "I have a choice" and "Lily". Also, interdepartmental activities have been carried out under the project "Support to victims of criminal offences and misdemeanours", and the (first) International Educational and Prevention Film Festival on Safety was held.

[40] In 2016, the MDFYSP carried out a two-month education project "We can do it together" for county teams in charge of prevention and action in cases of domestic violence, composed of representatives from the police, social welfare, health care, education and justice sectors and CSOs. The aim was to train the county teams, by examining domestic violence cases, in how to act. Also, four two-day training courses were held in four cities, which were attended by 181 members of the county teams. Furthermore, on the eve of the National Day for the Elimination of Violence against Women (22 September 2018), the Ministry provided training on legislative novelties and on how to improve procedures in cases of domestic violence. In 2018 and 2019, three training courses for staff of social welfare centres on domestic violence and assistance to victims and three two-day training courses on violence against elderly persons and persons with disabilities were held. In cooperation with the MI, training was held for 112 operators on the topic of conducting interviews with victims of violence and providing information.

[41] In 2017, the GEO and the Finnish National Institute for Health and Welfare, in cooperation with

Ludwig Boltzmann Institute of Human Rights from Vienna, organised three rounds of training sessions for 45 judges working in the field of criminal, misdemeanour and labour law. The "Manual on gender mainstreaming and promotion of gender equality for judges, advisers and lawyers" was developed. The Manual describes actual cases of discrimination based on sex and court proceedings.

[42] It is committed by anyone who, on the basis of race, ethnic affiliation, skin colour, gender, language, religion, political and other convictions, national or social origin, property, birth, education, social status, marital or family status, age, state of health, disability, genetic inheritance, gender identity expression, sexual orientation or other characteristics, denies, limits or conditions another the right to acquire goods or receive services, the right to carry out an activity, the right to employment and promotion, or anyone who on the basis of any such characteristic gives another privileges or advantages in relation to these rights. The perpetrator will be punished by imprisonment not exceeding three years, as will anyone who persecutes individuals or organisations because of their commitment to equality of people.

[43] The Health Care Act, the Act on Mandatory Health Insurance, the Act on the Protection of Patients' Rights, the Act on Protection against Domestic Violence, the Medical Practice Act.

[44] Victims are examined in hospitals and clinical health care institutions which are obliged to provide the victim with urgent and comprehensive health care to protect the victim's physical and mental health and to collect and maintain evidence. Specialised training in victim protection is part of continuing education courses that are provided to health professionals and organised by health institutions and in cooperation with CSOs.

[45] 99.53, 99.59, 99.67–99.70, 99.74, 99.113–99.114.

[46] Together with the Finnish National Institute for Health and Welfare within the twinning project "Support to Gender Equality", the GEO carried out a public awareness campaign on mechanisms of protection against gender-based discrimination. Street actions in four largest cities were attended by numerous citizens and public persons (leaflets, postcards with messages from the campaign, etc.) and a Facebook page was launched. Fourteen TV and radio interviews with the partner's representatives were held, and 52 articles were published in the press and on the Internet. Together with the Embassy of the Republic of Finland, the GEO carried out the campaign "100 Acts for Gender Equality" (which was also carried out in Finland) with the aim of collecting information on 100 initiatives and awarding the best ones. The campaign encouraged the civil society, companies and the governmental and public sectors to design activities promoting gender equality.

Together with the Union of Societies "Naša djeca" (Our Children) the GEO made a video promoting the Agenda 2030 global goal No 5 "Gender equality and empowerment of women and girls".

The GEO is a partner of the CSO B.a.B.e. on the project "HELPLINE" (support to victims of gender-based violence).

The GEO supported the Croatian Red Cross in the project "SPARC" (prevention of sex and gender-based violence in the migrant population)..(

[47] The GEO signed the cooperation agreement with the Council for Electronic Media and the Croatian Olympic Committee for the project "For higher visibility of women's sports in the electronic media" in order to support electronic media in support to gender equality in sports. The international conference "Addressing inequality in sports: women's status in leadership positions and prevention of violence against women in sports" (a project of the CoE and the EC) was held in cooperation with the Central State Office for Sports.

[48] The project contributes to raising awareness by carrying out campaigns, analysing media contents and by publications.

[49] Signatory states undertook the commitment to cooperate on the causes of underrepresentation of women in this sector with public authorities and representative of public and private sector and the civil society.

[50] The Act prescribes: exemption from the obligation to accept the offered employment for a pregnant woman, one of the parents of a child under eight years of age, one of the parents of a child with serious developmental disabilities if the other parent is employed, one of the parents with three or more minor children if the other parent is employed and a parent who is the sole caretaker of a child under fifteen years of age.

[51] The public campaign called "Inequality must not remain a business secret" was carried out: two jingles were broadcast on 54 radio stations for 30 days and reached a million listeners); 2,000 message postcards and 1,500 posters were printed; and a special website of the GEO was launched. In the four largest cities 1,500 posters were placed in public transport vehicles for 15 days (1,164,000 persons were exposed to the message). As posters were also placed in places across Croatia, it is estimated that 3 million persons saw the message.

[52] It is focused on the inclusion of women who are in an unfavourable position in the labour market, and who will care for senior citizens and persons in an unfavourable position. The project is

financed within the framework of the Efficient Human Resources 2014-2020 operational programme (HRK one billion from the ESF). Grants were approved for 294 projects and 5,970 women were employed to care for 28,331 persons.

[53] 99.46, 99.48, 99.49, 99.54, 99.62, 99.72, 99.81, 99.83, 99.87, 99.112, 99.119, 99.121, 99.124–99.130, 99.137, 99.140, 99.147, 99.165.

[54] The Council for Children, an advisory body to the Government, monitors the implementations of the Strategy's goals and coordinates cooperation.

[55] Milder measures towards parents aimed at avoiding the removal of the child from the family are: warning about mistakes and failures, professional assistance and support and intensive professional support and supervision. If a child's life is in danger or if it is in the interest of a child's development, the child is entrusted to the care of another person or a foster family or, exceptionally, to the care of a social welfare institution.

[56] The National Strategy for Protection against Domestic Violence 2017-2022; the National Strategy for the Equalisation of Opportunities for Persons with Disabilities 2007-2015; the National Roma Inclusion Strategy 2013-2020.

[57] The courts and social welfare centres, parents and other persons and social welfare institutions that have the care of a child must report about the activities undertaken following a complaint of violation of a child's personal rights or property rights. Within 24 hours of initiating the proceedings, the court, the state attorney and the police must inform the competent social welfare centre thereof.

[58] The Protocol on Procedures to be followed in Cases of Sexual Violence, the Protocol on the Treatment of Unaccompanied Children (both from 2018), the Protocol on Procedures to be followed in Cases of Violence among Children and Youth (2004), the Protocol on Procedures to be followed in Cases of Child Abuse and neglect (2014), the Protocol on Procedures to be followed in Cases of Domestic Violence.

[59] Support to parents to strengthen their competencies and facilitate early detection of risk factors influencing child's development; creating conditions for achieving equality of opportunities for the inclusion of children with developmental disabilities in the education system and in the community, and the establishment of a non-discriminatory model for assessing the educational achievements of children, analysis of the early school leaving phenomenon and the implementation of activities based on the actual needs of youth.

[60] In the school year 2018–2019, through projects of 62 CSOs, the MSE provided financial support for 416 class assistants for 430 pupils (HRK 16,156,118.68). Within the framework of ESF and domestic funds, 2648 class assistants were funded.

[61] In the school year 2017–2018, the MSE co-financed adapted transport for 3,062 pupils; meals and special teaching aids were provided to 1,378 primary school students (HRK 23,823,281.00) and 598 secondary school students (HRK 2,080,000.00).

[62] The Ordinance on the Primary school and Secondary School Education of Pupils with Developmental Disabilities (2015) is based on principles of inclusive education and individualised approach and enables education, primarily in the regular system, to all pupils with developmental disabilities in accordance with their aptitudes, opportunities and interests; the Ordinance on Class Assistants and Professional Communication mediators (2019) equalises work of class assistants and professional communication mediators in the territory of the RC.

[63] Model A – for Italian, Serbian and Hungarian national minorities in primary and secondary schools and for the Czech national minority only in primary school; Model B – for Hungarian and Serbian national minorities in primary school, and for the Czech national minority in secondary school. Model C - in primary school for Albanian, Czech, Serbian, Slovak, Slovenian, Hungarian, Macedonian, German and Austrian, Ukrainian, Ruthenian, Russian, Jewish and Polish national minorities and in secondary school for Albanian, Czech, Macedonian, Hungarian, Russian, Slovak, Slovenian, Serbian and Italian national minorities.

[64] At the beginning of the 2017–2018 school year, education in the languages and scripts of national minorities under A, B and C models included 7,159 pupils (3,413 M / 3,746 F) in 172 primary schools, 821 classes/teaching groups and 987 class/subject teachers. 1,547 pupils (740 M / 807 F) were included in 31 secondary schools, in 183 classes/teaching groups and 408 subject teachers. Preschool education in the languages of national minorities included 32 kindergartens and 3 primary schools offering preschool education; in 94 groups there were 1,957 children (170 of the Czech minority, 156 of the Hungarian minority, 470 of the Serbian minority, and 1,161 of the Italian minority).

[65] Figures show that the number of Roma children in the preschool and secondary school systems has increased, but that the number of children in the primary school system has slightly declined (which reflects the same trend in the general population). The MSE carries out activities on preventing early school leaving and ensuring an easier transition from school to employment.

[66] For the implementation of the Operational Programme "Efficient Human Resources 2014-2020" in 2017, the MSE prepared a call for proposals "Programme, technical and financial support to

education of children and pupils of the Roma national minority" (HRK 15,300,000.00) with the aim to support inclusion of Roma (extended day programmes, organised transport to kindergarten/school, additional classes and remedial classes, summer camps, professional development of preschool and other teachers and Roma assistants and preventing early school leaving).

[67])(The satellite school Držimurec Strelec –100% of pupils are Roma, the Primary School Vladimir Nazor – 61.2% etc.).

[68] The custody supervisor must immediately notify a juvenile judge, a state attorney, the minors' parents or his/her guardian and the social welfare centre thereof. The state attorney shall order that the arrested minor be released or brought before the juvenile judge who must interrogate the minor within 12 hours of the moment the minor was handed over to the custody supervisor, in the mandatory presence of the state attorney and a defence lawyer. Immediately after interrogation, the juvenile judge shall, upon a request by the state attorney, determine that the minor be detained in custody or investigative imprisonment or be released. Such decision may be appealed by the detainee or by the state attorney within 6 hours, and the appeal shall be decided upon by the council within 8 hours. During custody, the minor is separated from adults. The custody supervisor shall immediately release the minor if ordered to do so by the state attorney or if the minor has not been interrogated within 12 hours of being handed over to the custody supervisor. The minor shall be released if, within 20 hours of his being handed over to the custody supervisor, custody or investigative imprisonment is not ordered.

[69] The period of such investigative imprisonment, until the decision becomes unappealable, may not exceed one half of the period of the investigative imprisonment prescribed by the CPA. There is no problem with overcrowding at correctional facilities. Minors serving a sentence of juvenile imprisonment or investigative imprisonment have the right to receive visits from their family members to an extent greater than that allowed for adult inmates.

[70] Children and young people must be included in the education system within the shortest possible period at all levels (this is also one of the measures set out in the Action Plan for Integration of Persons who have been Granted International Protection 2017-2019). Schools are obliged to enable these students to master the Croatian language and catch up on the knowledge they lack in particular school subjects (70 hours of the preparatory course). Textbooks and supplementary teaching materials (atlases, workbooks and/or books of problems) are also co-financed.

[71] In 2018, the two-year project "Psycho-social support and social services to seekers of international protection" was completed in these reception centres but, in January 2019, a new contract on the implementation of the project and continuation of the activities of the Croatian Red Cross in reception centres was signed (EUR 480,000, of which EUR 360,000 from AMIF). The aim is to provide assistance to children in mastering school curriculum and learning Croatian and to parents with enrolment of children in school.

[72] 99.32, 99.47, 99.63, 99.131–99.136, 99.138–99.139.

[73] These are: social welfare centres, centres providing community-based services, social welfare homes and family centres.

[74] The amount of the assistance and care supplement has been raised to 120% of the base amount and the personal disability allowance to 300% of the base amount, and it has been made possible for the marital or non-marital partner and for life partner or informal life partner of a person with disabilities to be granted caretaker status.

[75] The Act specifies: a) which decisions on personal conditions are made exclusively by the ward; b) when prior authorisation by a social welfare centre is required; c) when decisions on health matters are issued by the court; and d) management and representation in matters relating to the ward's property. A new procedure has been introduced by which county courts make important decisions concerning the life of the ward (such as a decision on life support) which are appealable before the Supreme Court of the Republic of Croatia.

[76] "Improving labour market access of persons with disabilities" (12 projects); "Expanding the network of community based social services – phase 3" (28 projects); "Expanding the personal assistance service for persons with disabilities" (51 projects).

[77] "Development of the personal assistance service for persons with disabilities – phase 1" (HRK 116,985,131.71) (93 projects): 72 contracts for persons with the most severe type of disability and/or with intellectual and mental impairments (897 beneficiaries and 895 personal assistants); 7 contracts for Croatian sign language interpreters (206 beneficiaries and 16 interpreters); and 14 contracts for sighted escorts (318 beneficiaries and 15 sighted escorts).
"Development of the personal assistance service for persons with disabilities – phase 2" (HRK 155,000,000.00) for enhancing the quality of personal assistance, for persons with the most severe type of disability and/or with intellectual and mental impairments; deaf, deaf-blind and blind persons. (94 projects in the amount of HRK 152,871,340.03): 69 contracts for persons with the most severe type of disability and/or with intellectual and mental impairments (1083 beneficiaries and 1078 personal assistants are planned to be involved); 8 contracts for Croatian sign language

interpreters (220 beneficiaries and 12 interpreters are planned to be involved); and 17 contracts for sighted escorts (341 beneficiaries and 22 escorts are planned to be involved).
"Expanding the network of community based social services – phase 1" (HRK 110,150,000.00). One of the four components - Component 2 (HRK 30,000,000.00) involves persons with disabilities, members of their families and professionals working with members of the target groups.
"Expanding the network of community based social services – phase 1" (HRK 110,150,000.00) involves persons with disabilities, members of their families and professionals working with members of the target groups.

[78] In accordance with the practice since 2006, a call for the implementation of "Three-year programmes of associations providing assistance services to persons with disabilities for the period 2016-2018" has been launched, which contributed to better quality of care and prevention of institutionalisation in a greater number of cases.
The personal assistance service is provided in cooperation with CSOs of persons with disabilities. The amount of HRK 40,109,753.00 annually or HRK 120,329,259.00 has been allocated for the implementation of the project for 82 CSOs (653 beneficiaries, 653 personal assistants), 23 CSOs (23 sighted escorts) and 30 CSOs (64 Croatian sign language interpreters/translators).
A call has been launched for the "Development and enhancement of a network of social services provided by associations 2017–2020" aimed at building beneficiaries' capacity to stay in their homes, increasing the accessibility of services in rural areas and on islands and reducing social exclusion. In a three-year cycle, the amount of HRK 24,300,000.00 (total: HRK 72,900,000.00) is made available annually for 112 CSOs.

[79] This is further elaborated in the Ordinance on Professional Rehabilitation and Centres for Professional Rehabilitation of Persons with Disabilities.

[80] In 2017, four regional professional rehabilitation centres were established (in Zagreb, Split, Osijek and Rijeka) which have a key role in implementing these activities (assessment of the work ability level, knowledge, work habits and professional interests, workplaces and work environment assessment, provision of professional support and monitoring at a particular job and work environment etc.).

[81] Employers in the public sector are required to give recruitment priority to persons with disabilities under equal conditions (equal results in recruitment tests). The Act prescribes a mandatory quota for the employment of persons with disabilities. All employers employing at least 20 workers have an obligation to ensure that 3% of the total number of employees are persons with disabilities employed at appropriate workplaces under appropriate working conditions. The quota obligation can also be met by applying alternative measures: internship, rehabilitation or vocational training, scholarships for regular education or signing a contract on business cooperation with a sheltered and integrative workshop. Employers who do not meet the quota are obliged to pay 30% of the minimum salary in Croatia, monthly, for each person with disability they were required to hire. Funds generated in such a way are used solely for the purpose of developing the professional rehabilitation system, paying incentives and rewards for employment and implementing projects for the employment of persons with disabilities.

[82] In 2017, a total of 3,366 persons (18% more than in 2016 and 28.8% more than in 2015) were employed. By mid-2018, a total of 1,707 persons were employed.

[83] A use permit cannot be issued for buildings that are not constructed in accordance with the accessibility provisions. The procedure for works that are to be done to ensure the accessibility of buildings have been simplified, so now works on stairs, hallways and other access areas to or within a building and in public areas may be done without a building permit and a main design. If the Building Inspection finds that accessibility requirements are not fulfilled, it shall set a deadline for their fulfilment, and after the expiry of the deadline it shall impose a fine. With regard to ensuring accessibility of the existing buildings, no time limit has been set within which they must be made accessible; however, they must be made accessible in the event of reconstruction (including the entrance area and communication linking various parts of the building). It must be ensured that one in ten apartments in a building is easily adaptable.

[84] Non-institutional forms of accommodation include care in foster families, family homes and housing communities, or organised housing in the community provided by state and non-state homes and other legal persons. Non-institutional services for children and young people that are offered by transformed institutions include: a full-day or a half-day care, counselling and assistance to individuals and families, early intervention and organised housing.

[85] Services will be provided to 600 persons with disabilities, including children with developmental difficulties and 270 expert associates will be trained.

[86] The Office for Mine Action and the Croatian Mine Action Centre are implementing the project "Mine Action and Socio-economic Integration", which consists of two complementary components: mine action (humanitarian demining) and victim support, and is financed by Switzerland. Comprehensive databases will be established, victims' needs will be assessed and

direct support will be provided to victims through programmes aimed at increasing their employability, in the territory that was affected by the Homeland War. The relevant sectors (health care, veterans, social welfare) and institutions (the Ombudswoman for persons with disabilities, the Croatian Employment Service, the Croatian Institute for Public Health, the Croatian Pension Insurance Institute) will participate in the project.

[87] 99.77, 99.111.

[88] See: A/HRC/30/14/Add. 1.

[89] 99.75, 99.85, 99.91, 99.110.

[90] Recently, the following documents have been adopted: the National Plan for Combating Human Trafficking 2018-2021, the Protocol on the Identification, Assistance and Protection of Victims of Human Trafficking, the Protocol on Procedures to be followed in the Case of a Voluntary and Safe Return of Victims of Human Trafficking, and the Protocol on the Integration/re-integration of Victims of Human Trafficking.

[91] Police officers dealing with organised crime provide professional development training courses to other police officers in how to recognise potential victims of human trafficking, and elements of a crime, and how to carry out criminal investigations.

[92] Special focus is placed on strengthening cooperation in criminal procedures, improving methods for the identification of victims and protecting the best interests of victims.

[93] Juvenile police officers are educated to recognise various forms of violation of the rights of the child and to provide support to children victims and to ensure appropriate conditions (a room adapted for interviewing children, interviewing a child in his/her home, the presence of a trustworthy person, in addition to the guardian, during an interview if the child so wishes, the presence of a social welfare centre staff member if the parent/guardian of a child is unavailable or is a suspect, protection of child's privacy, confidentiality of investigative examinations etc.).

[94] This includes especially considerate treatment and the provision of support to the child through the social welfare and health care systems as well as by CSOs providing assistance and support to victims. Particular attention is given to cases of threat to children belonging to vulnerable groups, unaccompanied children or children placed in an institution. In the case of missing children, it is required to urgently determine the circumstances of disappearance and assess the possibility that the child may be a victim of crime. Since early marriage also carries the risk of slavery, forced labour or servitude, sexual exploitation and prostitution, due attention is paid to these circumstances during criminal investigation if a criminal offence is suspected.

[95] In addition to sexual exploitation and abuse of children, which is becoming increasingly widespread (including through the Internet), cases of children being victims of labour exploitation and exploitation for the purpose of forcing them to commit unlawful acts also occur. Therefore, when investigating offences such as begging and stealing, attention is paid to determining whether a child is recruited, forced and exploited by his/her parents, foster parents, guardian or other persons entrusted with the care of the child (criminal offence “violation of the rights of the child”).

[96] In 2016, the funding for primary legal aid (legal counselling by authorised associations and legal clinics) amounted to HRK 700,000.00, which was increased by 50% in 2017, and by an additional 25% in 2018. The funding for secondary legal aid (representation by lawyers before courts and exemption from payment of court costs) amounted to HRK 2,120,500.00 in 2016, HRK 1,960,000.00 in 2017 and HRK 2,700,000.00 in 2018. In 2019, the funding for primary legal aid increased by 47% compared to 2018, and remained the same for the secondary legal aid.

[97] 99.56, 99.60, 99.115–99.116, 99.141–99.146, 99.148–99.157, 99.166.

[98] The progress of implementation of the CARNM is continuously monitored through annual reports, and action plans and operational plans ensure its efficient application (Operational Programmes for National Minorities 2017-2020, the National Anti-Discrimination Plan 2017-2022, the NRIS). Through the National Minorities Council funds are allocated for cultural autonomy programmes (with an increasing trend). The implementation of the Programme of the Government of the Republic of Croatia for the 2016-2020 mandate, in the spirit of tolerance and pluralism and appreciation of diversity, continues work on improving the level of protection of rights of national minorities.

[99] The project REC-RRAC-RACI-AG-2017 aimed at improving identifying hate crimes and their adequate prosecution and punishment, in partnership with the MJ and state attorney's offices, is currently underway.

[100] Programmes provide for improving development programmes in the areas in which national minorities have historically lived and which are demographically, economically or socially weak and below the average level of national development, in order to ensure a larger financial support and special development programmes ensuring a minimum standard of municipal and social infrastructure. Part of the measures concerns: the use of the language and script of a national minority, education, cultural autonomy, access to the media, the right to self-organisation, to representation in political life and to participation in public life, a part of which was developed taking into account the specificities of particular national minorities.

[101] Activities concerning the Serbian national minority include the return and housing care of refugees and their integration.
The activities concerning the Roma national minority include legalisation of sites inhabited by Roma and implementation of housing care. A special Annual Programme for 2019 for improving living conditions and housing care of members of the Roma national minority in the amount of HRK 1,500,000.00 through which Roma families were provided help in over 900 occasions mainly by distribution of household appliances (and to a lesser degree of construction materials).
Activities concerning the Italian national minority include: implementation of the bilateral agreement on the rights of national minorities, regulation of the system for the financing of associations, strengthening of the system of schools providing schooling in the Italian language and of modalities of action, and support to the development of the infrastructure of associations.
Activities concerning the Czech and Slovak national minorities include: implementation of the bilateral agreement on the rights of national minorities, improvement of conditions for work in schools, improvement of the system for financing associations and construction of infrastructure, reconstruction of war-destroyed structures.
Activities concerning the Hungarian national minority include: implementation of the recommendation of the Croatian-Hungarian Joint Committee for Minorities, construction of educational institutions and provision of resources for their completion, provision of information in the mother tongue.
Activities concerning the Albanian national minority include: improvement of bilateral relations with Albania and the Republic of Kosovo, establishment of institutions and provision of support for their construction, provision of support to activities of the Albanian Catholic Mission.

[102] The Serbian national minority elects three representatives; the Hungarian and Italian national minorities elect one representative each; the Czech and Slovak national minorities jointly elect one representative; the Austrian, Bulgarian, German, Polish, Roma, Romanian, Ruthenian, Russian, Turkish, Ukrainian, Vallachian and Jewish national minorities jointly elect one representative; and the Albanian, Bosniak, Montenegrin, Macedonian and Slovenian national minorities jointly elect one representative.

[103] In early elections of representatives to the Croatian Parliament (2016), a member of the Roma national minority was elected as a representative of Austrian, Bulgarian, German, Polish, Roma, Romanian, Ruthenian, Russian, Turkish, Ukrainian, Vallachian and Jewish national minorities; a member of the Czech national minority was elected as a representative of Slovak and Czech national minorities; a member of the Albanian national minority was elected as a representative of Albanian, Bosniak, Montenegrin, Macedonian and Slovenian national minorities. Three representatives of the Serbian national minority, one representative of the Italian national minority and one representative of the Hungarian national minority were also elected.

[104] One of the components of the Portal is the project *"e-Citizens"* which provides an easy electronic access to all information from public administration. In 2019, a series of new e-services was introduced (currently 62) and work is ongoing on setting up new platforms, such as *"e/Business", "e/m-Signature" and "e/m-Seal", ("e/Poslovanje", "e/m-Potpis" and "e/m-Pečat).* Activities are also carried out related to the development and support to the relationship parent/guardian–child (in order to enable parents to use services for children); and the development of e-service "*e-Enrolment into educational institutions" ("e-Upisi u odgojne i obrazovne ustanove").*

[105] Equality in the official use of languages and scripts is continuously monitored through annual reports on the implementation of the CARNM. According to the data from the 2011 Census, the legal requirement for introducing the equality of the official use of the language and script of a national minority is fulfilled in 27 local self-government units including the City of Vukovar (for the following languages: Czech, Slovak, Hungarian, Serbian and Italian). In accordance with the Act on Education in Languages and Scripts of National Minorities, resources are being ensured for printing textbooks, including in the Serbian language and Cyrillic script (cooperation between the MSE and the Serbian Cultural Society *Prosvjeta*)..

[106] The Government also adopted the Action Plan for the Implementation of the NRIS 2019-2020 after an extensive discussion which also included policy directions after 2020.

[107] https://pravamanjina.gov.hr/UserDocsImages/dokumenti/Uklju%C4%8Divanje%20Roma%20u%20hrvatsko%20dru%C5%A1tvo%20-%20istra%C5%BEivanje%20baznih%20podataka.pdf

[108] The publication *Inclusion of Roma in the Croatian Society: Research of Basic Data* was distributed to 371 addressees in Croatia (councils and members of the Roma national minority, LRSGU, state administration bodies, CSOs, academic community) and 63 addressees abroad (EU candidate countries, EU agencies, EC, the CoE). The project drew attention as a model of the best practice and the European Union Agency for Fundamental Rights (FRA) and the CoE expressed their interest and, in 2019, the OHRRNM hosted the thematic visit of the Committee of Experts on Roma and Traveller Issues on the topic of mapping and collecting data aimed at monitoring the efficiency of national policies.

[109] In August 2019, a meeting of the Working Group for the preparation of that curriculum (including Roma representatives) was held, to harmonise the methodology for its drafting. Adoption and publication of the document is expected in early 2020, followed by preparation of textbooks and teaching materials.

[110] Motivated by UPR recommendations, Croatia adopted the Act on Amendments to the Croatian Citizenship Act (2015), contributing to protection of the acquired rights of many Roma, who would otherwise be at risk of statelessness.

[111] The number of resolved applications for admittance to Croatian citizenship of members of the Roma national minority in the period from 1 January 2018 to 31 October 2019 was as follows: approved – 18; refused – 6; issued guarantees of admittance to citizenship – 5; decision on termination/rejection – 0; procedures underway – 22.

[112] Employment of members of national minorities is thus encouraged, and the bodies covered by Article 22 of the CARNM are obliged to take care of this when announcing vacancies. However, since the Decision prohibiting new recruitments of civil servants in state administration bodies (2016) is still in force, this also impacts such employment. In accordance with the obligation under the Operational Programmes for National Minorities 2017-2020, a methodology has been developed for monitoring such manner of employment in the civil service and administrative bodies of local administration units, and the MPA sent to those bodies instructions for recording/monitoring of admission to civil service by calling upon the right of preference.

[113] The right to the guaranteed minimal allowance is revoked if the beneficiary works for longer than three months, and the average income in that period exceeds the amount of the granted guaranteed minimal allowance for a single person or a household.

[114] The implemented projects covered 356,266 beneficiaries (HRK 234.5 million). In mid-2019, the fourth call for co-financing school meals was announced, and evaluation of applications is underway. A call for projects by humanitarian associations is under preparation.

[115] Croatia is a party to the Protocol on Water and Health under which the following is being implemented: the monitoring plan for water intended for human consumption, official controls of suppliers of water services, examination of water at water extraction points, and water monitoring. 93% of the population has the opportunity to connect to a public water supply system, of which 87% are connected, while others use private wells. Water supply systems are continuously being improved and, in response to the problems in some local water supply systems, a thorough analysis is being carried out and is to be completed in 2020.

[116] 5.117, 5.120, 5.161–5.164, 5.167.

[117] The beneficiaries, based on the Reconstruction Act, the Act on the Status of Displaced Persons and Refugees and the Act on Housing Care on Supported Areas, exercise their rights in the fields of reconstruction, housing care and status rights (records, payment of financial support and issuing of status certificates) in proceedings before the competent administration bodies.

[118] After the plan was completely implemented in 2011, applications are submitted in accordance with the Regulation on Determining the Status of Former Tenancy Rights Holders and Members of their Families and the Conditions and the Procedure for their Housing Care.

[119] From 2014 to 2019, the CSORHC with respect to lease contracts for former tenancy rights holders, issued: 282 contracts out of areas of special state concern (of which 72 were not signed because of withdrawal, death or other circumstances of the beneficiary) and 467 contracts in areas of special state concern (of which 89 were not signed).

[120] It commenced with the Sarajevo Declaration in 2005 and was continued by the Joint Declaration signed by foreign ministers of the Republic of Croatia, Bosnia and Herzegovina, Montenegro and the Republic of Serbia in Belgrade in 2011. The aim of the Regional Housing Programme is to permanently meet the housing needs of the most vulnerable categories of displaced persons and refugees and provide durable housing solutions either through integration in the country of refuge or by returning to the country of origin. On 3 December 2013, the RC and the Council of Europe Development Bank signed the Framework Agreement defining the legal basis for using financial resources from the Regional Housing Programme Fund.

[121] Through the lease of state-owned family houses or apartments, donation of state-owned buildable land and building materials for the construction of a family house, donation of building materials for renovation, expansion and completion of construction of a family house owned by the beneficiary, donation of building materials for the construction of a family house on the buildable land owned by the beneficiary, donation of a state-owned uninhabitable family house and building materials for its renovation or reconstruction.

[122] The Islands Act, the Act on Supported Areas and the Act on Hilly and Mountainous Areas.

[123] The CSORHC assumed the obligation to return private property under the Act on Temporary Takeover and Management of Certain Property, in accordance with its competences regarding the management of property in areas of special state concern.

[124] Since 2014, 67 active cases of occupied property have been recorded, of which 22 cases concern occupied property, and 45 cases concern the property that Croatia has to return to their owners due

to subsequent loss of ownership of that property because the owners obtained a judgement declaring void the sales contracts. Of 22 cases of occupied property recorded in 2014–2018, 14 cases have been solved. Of 45 cases of "false purchase" recorded in 2014, 30 cases were solved by 2018.

[125] In some cases private property was not returned because of unsettled ownership, however, solutions are still sought and, in cases where compensation has not been paid to owners for not being able to use their property, agreements for peaceful resolution of the dispute are proposed.

[126] 99.35, 99.158–99.160.

[127] Applications are processed within legal deadlines. Most seekers of international protection perceive Croatia as a transit country and, in a great number of cases, seekers of international protection leave Croatia before the procedure has been completed.

[128] It is granted to: a victim of human trafficking; a minor who has been abandoned or is the victim of organised crime or has been left without parental care, custody or accompaniment; a third-country national who, until the date of submission of the application had refugee status for at least 10 years or was included in the programmes of reconstruction, return or housing care for refugees from the RC; and for serious and justified reasons of a humanitarian nature. These persons can work without a residence or work permit on the basis of the approved temporary stay.

[129] This covers procedures, i.e. exercising the right to stay in RC, re-uniting of families, accommodation, work, health protection, education, religion, free legal aid, social care, ownership of a real estate in accordance with the 1951 Convention and acquisition of Croatian citizenship (in accordance with regulations).

[130] With the purpose of quality integration of these persons the project "Integration of persons with approved international protection resettled from Turkey and integration and care of persons on the basis of other forms of solidarity with the Member States of the European Union" is implemented.

[131] Activities: TV, radio and Internet campaigns, a survey of attitudes of citizens, national conferences, public discussions, publication of the results of the survey and a new integration guide). An awareness-raising spot reached 2.5 million television viewers and Internet visitors; a radio spot was played more than 140 times on 5 stations with a national coverage; there were 9 public events on the theme of integration challenges, organised for representatives of professional and general public in 7 cities and attended by more than 600 participants; a survey of attitudes and integration capacities was carried out in 30 LRSGU and more than 1,400 persons participated; awareness-raising workshops for children and young people were carried out in 17 primary schools in 6 cities for more than 950 children and young people; a brochure "Children's questions about being a refugee and how to answer them" was printed.

[132] They must attend a course in the Croatian language, history and culture as a basis for quality integration.

[133] In order to inform the public about the rights of migrants, the Guide on the integration of foreigners in the society, which contains an overview of the rights of different categories of foreigners, including asylum seekers, has been supplemented with new information and translated into English, French, Ukrainian, Arabic, Farsi and Urdu.

[134] The special guardian contacts and visits the child and takes care about his/her appropriate care and healthcare. All decisions are made in the best interest of the child, and the child is informed about the appointment of a special guardian who represents him or her in procedures before the state and other bodies, prepares for interviews and informs on the results. If the child does not understand Croatian, an interpreter will be provided. Procedures take priority and are carried out in the best interest of the child, respecting the child's opinion taking into account the child's age and the level of development. During the procedure for granting international protection, the unaccompanied child submits an application in person, but the special guardian must be present (the special guardian may only exceptionally submit an application on behalf of the child – if he or she considers that this is necessary).

[135] These are: homes for education of children and young people, the Centre for Community-based Services Zagreb – Dugave and the reception centre for asylum seekers in Kutina, which is intended for vulnerable groups, and, exceptionally and only for those over 16 years of age, the reception centre for asylum seekers in Zagreb.

[136] 99.26, 99.89, 99.92, 99.95, 99.97–99.101, 99.104–99.107, 99.190.

[137] In order to increase the quality of trials a number of judges in first-instance proceedings for war crimes have been reassigned accordingly, the Judicial Academy provides training to judges and the SAORC has developed a "Handbook on procedures to be followed in cases of war crime" (methods by which crimes are committed, international criminal law, case law of the European Court of Human Rights and national courts).

[138] It provides support to witnesses summoned through international legal aid (including witnesses of war crimes), organises psychosocial assistance and provides information about the rights of victims and witnesses and psychological support via phone. In war crime cases, intermediary services are provided to witnesses and other actors in securing physical protection (if necessary)

and assistance in accessing the competent judicial body in Croatia and abroad. The Service carries out activities to provide compensation to victims and informs victims about the offender's release from imprisonment (including victims of war crime) and cooperates with prisons, police administrations, county teams for prevention and combating family violence and violence against women and with social welfare centres.

139 They provide emotional support to victims, provide information about the rights of victims and witnesses and refer victims to competent services. In war crime cases, victims and witnesses who are summoned to witness are called via phone. If necessary, transport is organised, and in international cases police escort and protection is provided. Departments submit information about the victim to the competent bodies responsible for an individual assessment of the victim and provide support to county and municipal courts and misdemeanour courts.

140 Where the special manner of interrogation of a witness at risk only refers to non-disclosure of data, the interrogation will be conducted under a pseudonym without specifying any other data. Where it refers to the concealment of his physical appearance, the interrogation will be conducted by an audio-video device and the witness will be placed in a separate room and his physical appearance and voice will be changed. Outside the context of proceedings, the protection of the witness and the persons close to him will be carried out in accordance with the Witness Protection Act.

141 During 2016, workshops “Procedures in cases of war crimes” (training on the application of international war and humanitarian law, as well as the international criminal law, and on the case law of the ICTY and the European Court of Human Rights. In May 2019, the SAORC organised a workshop for deputy state attorneys and advisors working on war crime cases on standards of efficient investigation developed before the European Court for Human Rights. Two workshops for judges and state attorneys dealing with war crimes "Prosecuting war crimes – equalisation of practice” were added to the programme of the Judicial Academy for 2019.

142 The Act prescribes the right to compensation in a one-off amount of HRK 100,000.00 and an increased financial compensation of HRK 150,000.00 (in cases where sexual violence resulted in consequences such as pregnancy, abortion or birth of a child or where the victim was a minor). In addition to the one-off compensation, victims may receive monthly compensation (calculated on the bases of 73% of the budgetary base – which currently amounts to HRK 2,428). It also prescribes the right of the heir of a victim who died before the adoption of the Act. From 2015 to late November 2019, applications for recognition of the status of a victim of sexual violence were submitted by 264 persons (69 men and 195 women).

143 There were 49 women victims of sexual violence from the Homeland War and, in 2017, there were 9 women victims. In 2018, psychosocial assistance was sought by 20 women – victims of sexual violence, and by other five women in the first half of 2019.

144 The Education and Teacher Training Agency organises fairs and competitions in the field of civic education.